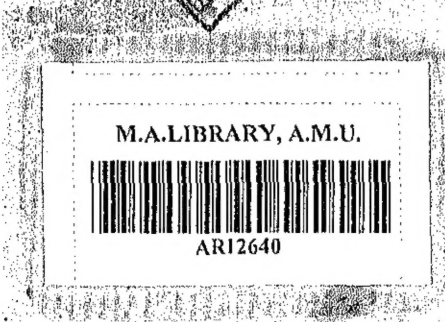
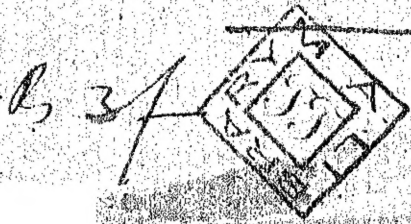




٢
توفيق المولى السيد (الشيخ) / المولى السيد





THE NEED OF A

ترجمة المؤلف

(منقولة من ذيل طبقات الحنابلة)

هو محمد بن حسن بن عمر الشطي الحنبلي الدمشقي
العالم الفاضل * النحرير الكامل * الفقيه الفرضي الحيسوبي
الاوحد كان من اكابر العلماء * وأكابر الفضلاء * حسن
السمت لطيف العشرة سخياً ودوداً * ولد بدمشق يوم
السبت عاشر جمادى الثانية سنة ١٢٤٨ ونشأ في حجر والده
العلامة الكبير على أحسن أدب وتربية وكان يمنعه هو وأخاه
العلامة الشيخ أحمد الشطي من الخروج من الدار في صغرها
الا مع رجل مسن تقي حرصاً على تعليمهما وتأديبهما * حتى
نشأ كما أحب وقرت بهما عينه * قرأ المترجم القرآن العظيم
وجوده وحفظه على الشيخ مصطفى التلي وأتم الحفظ على
الشيخ على البرزاوي والشيخ حسن سلاله ثم لازم دروس

3/

(ب)

والده فقهياً وتفسيراً * وحديثاً وتوحيداً * ونحواً وصرفاً
وحساباً * وفرائض ومساحة إلى غير ذلك * وانتفع به
انتفاعاً كثيراً وبه تخرج ثم بعد وفاة والده لازم الشيخ عبد
الله الحلبي فحضر عنده الاشموني والمغني لابن هشام والدر
المختار في فقه الحنفية * وطرفاً من البخاري في درس القبة
واستجاز له والده من كل من الشيخ سعيد الحلبي والشيخ
عبد الرحمن الكزبري والشيخ حامد العطار والشيخ عبد الرحمن
الطبي ونزيل دمشق الشيخ محمد التميمي فجازوه وروى عنهم
حديث الاولية بأولية حقيقية وقرأ على تلميذ والده الشيخ
مصطفى الكرمي واستجاز الشيخ أحمد البغال والشيخ قاسم
الحلاق ولما ورد إلى دمشق الشيخ محمد أكرم الافغاني لازمه
مدة وحضر عنده علم الهيئة والفلك فجازوه وكتب له اجازة
وأخذ الطريقة الشاذلية عن الشيخ محمد الفاسي وتصدر المترجم
للاقراء والتدريس فكان له ولاخيه المومي إليه المنتهي في الفقه
والفرائض والحساب بحيث لا يشق لهما غبار * ولا يجرى

* (ج) *

معهما في مضمار * وكانا مرجعي أهل دمشق في المناسخات
والمساحات وتقسيم المياه والبيوت والاراضي وقد ألف المترجم
مؤلفات حجة الفوائد منها هذا الكتاب الذي هو مقدمة
الكتاب الكبير الذي تركه مسودات متفرقة والفتح المبين
في تلخيص كلام الفرضيين وهو مطبوع مشهور وله في
موضوعه كتاب اكبر منه ورسالة اصغر منه وله في المساحة
مختصر كتاب والده بسط الراحة لتناول المساحة في ثلاث
كراريس واصغر منه في كراستين واصغر في كراسة وجدول
فيه رسوم الاشكال مع بيان مساحتها باشارات لطيفة وله في
المعاملات تسهيل الاحكام فيما تحتاج اليه الاحكام والمطالب
الوفيه فيما تحتاج اليه النواب الشرعيه * والقواعد الحنبليه في
التصرفات الاملاكيه * وله رسالة في مصطلح الحديث وشرح
على الدور الاعلى ورسالة في اقوال الامام داود الظاهري
ومختصر معراج والده ومختصر مناسكه ورسالة في الحساب
 وجدول قسم فيه النجو (بديع جداً) وكان يميل الى احياء المذاهب

المندسة وله اطلاع واسع على اقوال المجتهدين حتي ان رسالة
اقوال داود كان ألفها بطاب مفتي دمشق السيد محمود افندي
الحزاي في بضعة أيام وقد حاز رتبة تدريس ادرنه سنة ١٢٧١
وعضوية مجلس المعارف بدمشق سنة ١٢٨٩ وفرضية دائرة
البلدية سنة ١٢٩٢ وعضوية قومسيون الاوقاف سنة ١٢٩٣
ووكالة نيابة طبريا سنة ١٢٩٤ ونيابة راشيا سنة ١٢٩٨ وباشكتابة
محكمة العماره سنة ١٣٠٥ وباشكتابة محكمة الميدان سنة ١٣٠٦
وتركها قبل وفاته بيسير وكان له درس عام في المدرسة الباذرائية
وفي الجامع الاموي وقد أخذ عنه وانتفع به خلق كثير سيما
من النجديين والنايسيين وبالجملة فقد كان رحمه الله من أجلة
العلماء العاملين والفضلاء الكاملين وما زال مشابرا على الافادة
والعبادة الى أن توفي مساء الخميس ودفن صباح الجمعة خامس
رمضان سنة ١٣٠٧ بمقبرة الذهبية من صرح الدحداح رحمه
الله تعالى *

— ❧ مقدمة ❧ —

توفيق المواد النظامية * لاحكام الشريعة المحمدية

— ❧ تأليف ❧ —

العلامة المحقق * والفهامة المدقق

الشيخ محمد افندي الشطي

رحمه الله تعالى

آمين

—————

(حقوق الطبع محفوظة لنجل المؤلف)

طبع بالمطبعة الفاخرة * ذات الادوات الباهرة * لصاحبها
الفقيه الفاضل * فرج الله زكي الكردي * بدرب المسمط بمجالسة
مصر القاهرة * بملك سعادة المفضل احمد بك الحسيني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي بعث النبيين مبشرين ومنذرين * وانزل
 معهم الكتاب بالحق الواضح المبين * وخص منهم اولي
 الشرائع بتبيين الاحكام للمكافين * وجعل الائمة الفقهاء لهم
 وارثين * ولا تارهم في بيان الاحكام متبعين ومقتفين *
 فهم ائمة الاهتداء للمبتدين * ونجوم الاقتداء للمقتدين *
 خصوصا المجتهدين منهم والراسخين * احمده سبحانه اذ
 انقذنا من غياوة الجهالة وفترة الضلالة بمبعث سيد المرسلين *
 واستغفره استغفار عبد خائف وجل لكونه من المقصرين *

واشكره شكر معترف بذنبه * مغترف من فيض ربه وبه
 مستعين * واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة
 عبد مخلص ذليل مسكين * وأشهد ان محمداً عبده ورسوله
 النبي الامي الرسول الامين * صلى الله عليه وعلى سائر
 اخوانه من النبيين والمرسلين * وعلى آل كل وصحبه أجمعين
 (ولبعد) فيقول أحقر الوري * وأذل الفقرا * الي مولاه
 المعطي * محمد بن المرحوم الشيخ حسن الشطي * ان
 معرفة الاجماع واختلاف العلماء * من أهم الاشياء * وذلك
 أمر لازم في حق الحكم * لا سيما أئمة المذاهب الاربعة
 الذين حصل الاخذ بقولهم في المشارق والمغارب * فالاجماع
 قاعدة من قواعد الاسلام * والخلاف بين الأئمة الاعلام *
 رحمة لهذه الامة التي ما جعل عليها في الدين من حرج بمقتضى
 اللطف والاكرام * والمجتهدون جمع كثير * وجم غفير *
 اما الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين * فكلهم مجتهدون *
 علماء ربانيون * وقد توفي صلى الله عليه وسلم عن نحو مائة

ألف وأربعين ألفاً من الصحابة ويكفي في الاقتداء بهم قوله
 صلى الله عليه وسلم اصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم
 والتابعون من بعدهم الى عصر الثلاثمائة فعالب الفقهاء منهم
 مجتهدون * أما المذاهب الاربعة فأبو حنيفة عظيم المجتهدين *
 ومالك بن أنس نجم سنن الحديث * ومحمد بن ادريس رئيس
 الفقهاء والاصوليين * وأحمد بن حنبل رئيس الزاهدين *
 والمحيط باحاديث سيد المرسلين * وقامع المبتدعين * وحجة
 الحق على الخلق أجمعين * فهم في الفروع مختلفون * وفي
 الاصول متفقون * (أولئك على هدي من ربهم وأولئك
 هم المفلحون) والاختلاف رحمة منهم من الشريعة الغراء
 يستمدون * وللملة الزهراء يستندون * وهم أفضل من
 اتبع المرسلين * وخير من آمن وصدق النبيين * ووجد
 بعدهم من وجدت فيه شروط المجتهدين * التي هي المعرفة
 بأحكام القرآن والسنة والقياس وانواعها * فمن أنواع القرآن
 والسنة . العام والخاص والمجمل والمعين والمطلق والمقيد والنص

والظاهر والناسخ والمنسوخ. ومن أنواع السنة المتواتر والآحاد والمتصل وغيره. ومن أنواع القياس . الاولى والمساوي والادون كقياس الضرب للوالدين على التأنيف لهما وقياس احراق مال اليتيم على أكله في التحريم وقياس الارز على البر في الربا بجامع الكيل وحال الرواة قوة وضعفاً تقدم عند التعارض الخاص على العام والمقيد على المطلق والنص على الظاهر والمحكم على المتشابه . والناسخ والمتصل والقوي على مقابلها * ولسان العرب لغة ونحوها وصرفاً * واقوال العلماء اجماعاً واختلافاً فلا يخالفهم في اجتهاده *

وقد تدون الآن ذلك في مؤلفات منقحة محررة يسهل منها معرفة ذلك وهذه هي الشروط التي يشترطها الفقهاء في تولية القضاء قال في فتح الباري وان كنا نعلم انه ليس على وجه الارض أحد يجمع هذه الصفات ولكن يجب أن يطلب من أهل كل زمان اكملهم وأفضلهم واعفهم * ولا يكفي في تأمير شخص مراعاة الافضل في الدين

فقط بل يضم اليه مزيد المعرفة بالسياسة مع اجتناب ما يخالف
الشرع منها كما استخلف سيدنا عمر معاوية والمغيرة بن شعبة
وعمر بن العاص مع وجود من هو افضل منهم كابي الدرداء
في الشام وابن مسعود في الكوفة قاله في الفتح *
ولما نشأ من تضيق بعض العلماء على الملوك السابقين
جعل الحكم على قسمين شرعي ونظامي تبادر الى الازهان
ان الحكم النظامي مخالف للشريعة المطهرة الماخوذة من
القرآن والسنة *

ومن تتبع اقوال الائمة المجتهدين وأحكام الصحابة والتابعين
وجد أن الاحكام كلها ماخوذة عن سيد المرسلين *
فلما رأيت ذلك * ووقفت على ما هنالك * دعاني داعي
المشيئة والالهام الي جمع هذه الرسالة واني لست باهل لما
هنالك * لكن الله هو ولي ذلك *

ولما كان هذا النوع الانساني افضل ما فوق التخوم وتحت
النجوم وكان شرفه بما آتاه الله من انواع المعارف والعلوم * ظهر

جمال هذا العلم فتسابق الى اجتلاء فرائده الواصلون * فظهرت
مزيتهم على من سواهم فقال تعالى (هل يستوي الذين يعلمون
والذين لا يعلمون) *

ويحتاج في أمر المعاش وبقاء الحياة الى المعاونة والمشاركة
بين افراد نوعه بصناعات شتى وحصول ذلك التعاون يتوقف
على التمدن والاجتماع *

والطبائع البشرية مختلفة سيما عوام الناس فانهم يميلون
الى الشرور والمفسدة فتنتج القضية الاجتماعية البشرية الفساد
والخلال في مدة يسيرة وذلك يستلزم تعطيل الحكم الربانية
المرتبة على عمران العالم وبقاء بني آدم الى أجل مسمى وعدم
ذلك يفتقر الى اصول كلية مقررة معاشاً ومعاداً فلم هذا ارسل
الله الرسل وأنزل الكتب نظاماً للعالم * وصلاًحاً لبني آدم
على مقتضى حكمته السابقة البالغة * ورحمته الواسعة السابقة
ووضع الاحكام باوامره السبحانية * وزواجه الربانية * على
افعال الانام * وعين الحدود لجناية الظلمة والفسقة وبين

الحلال والحرام * مطابقا لقوانين الحكم ومصالح العباد
وموافقا لمقتضى الوقت والاستعداد * فاعطى بهذا الوجه
نظاما للهيئة الاجتماعية وادى نظام * واقام قواعد الكون
والمكان باحسن اسلوب واتم قيام * ولا سيما وقد أسال
دماء الشرك والشقاء بسيف الدين الاحمدي * وسهام الشرع
الشريف المحمدي * فافاض لقوى العالم كملا * ولمزاج
الكائنات اعتدالا * ثم فوض خدمة اقامة الحدود والسياسة
وسائر الاحكام * وامور الجهاد في سبيله اعلاء لكلمته العليا
الى يوم القيام * الى عهدة خلافة الخلفاء الراشدين * ثم الى
الملوك والسلاطين * احياء لما اثر آثار الدين * واقامة لسنة
سيد المرسلين * صلى الله عليه وعلى آبائه واخوانه من النبيين
والمرسلين * وآل كل وصحبه أجمعين * ولا راحة للقراء
والمساكين * وامن الرعية من تخويف الطاغين الباغين
ولنظم جند الجهاد * وراحة العباد * وان كان بعض الناس
انما يتبعون اهواءهم * ولا يعلمون ما لهم وما عليهم * ويسلكون

مسالك الفساد * ويخرجون رقابهم عن ربة الطاعة والالتقياد
 ويسلبون امن البلاد * ويقطعون اسباب معاش العباد
 وانهم لسنخط بهم كاسبون * ولوضع السياسة مقتضون
 وان تأثير لسان السيف السلطاني وان كان أبلغ واقوى *
 في تربية من ضل وغوى * كما قال سيدنا عمر الفاروق رضى
 الله عنه * يزع السلطان اكثر مما يزع القرآن * وكما قيل
 أيضاً السيف والسنان * يفعلان مالا يفعل البرهان * الا
 ان المحققين من الفقهاء قد ارجعوا المسائل الفقهية * الى قواعد
 كلية * كل منها ضابط وجامع لمسائل كثيرة * ومهدوا
 القواعد احسن تمهيد * فن اتقنها فهو الفقيه الماهر * ومن
 ظفر بما فيها فسيقول ما ترك الاول للآخر * ويحصل
 منها تسهيل بيان الاحكام على المتفقيين * وحصول المثوبة
 والانعام من رب العالمين

والحال ان كل شخص يطلب ما يلائمه * ويعضب على
 من يزاجه * فلاجل بقاء العدل والنظام بينهم محفوظاً من

الخلل يحتاج الى قوانين مؤبدة شرعية في امر الازدواج
وهي قسم المناكحات من علم الفقه * وفيما به التمدن من
التعاون والتشارك وهي قسم المعاملات منه * ولاستقرار
امر التمدن على هذا المنوال لزم ترتيب احكام الجزاء وهي
قسم العقوبات منه *

وهذه لاغنى لولى الامر عنها فقد رتب الحدود صاحب
الشرع الشريف عليه افضل الصلاة والسلام ودون ذلك في
قوانين محررة مرضية * فان صلاح المعاش والمعاد في طاعة
الله ورسوله * ولا يتم ذلك الا بالامر بالمعروف والنهي
عن المنكر وبه صارت هذه الامة خير امة اخرجت للناس
قال تعالى (كنتم خير امة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف
وتنهون عن المنكر) وقال تعالى (ولتكن منكم امة يدعون
الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) وقال تعالى
(والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض يأمرون بالمعروف
وينهون عن المنكر) وقال تعالى عن بنى اسرائيل (كانوا الا

يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون) وقال تعالى
(فلما نسوا ما ذكروا به أنجينا الذين ينهون عن السوء واخذنا
الذين ظلموا بعذاب بئس بما كانوا يفسقون) وفي الحديث
الثابت ان ابا بكر الصديق رضي الله تعالى عنه خطب الناس
على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ايها الناس انكم
تقرؤن هذه الآية وتضعونها على غير موضعها (يا ايها الذين
آمنوا عليكم انفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتديتم) واني سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الناس اذا رأوا المنكر
فلم يغيروه اوشك ان يعمهم الله بعقابه وفي حديث آخر ان
المعصية اذا اخفيت لم تضر الا صاحبها ولكن اذا ظهرت
فلم تنكر ضرت العامة *

واما المعاصي التي ليس فيها حد مقدر ولا كفارة كالذي
يقبل الصبي والمرأة الاجنبية او يباشر بلا جماع او يأكل ما
لا يحل او يقذف الناس بالسب والشتم او يسرق من غير حرز
او شيئاً يسيراً او يخون امانته كولاية اموال بيت المال

او الاوقاف او مال اليتيم او نحو ذلك اذا خانوا فيها او كانوا
وكلاء او شركاء اذا خانوا او غش أحد في معاملته كالذين يغشون
في الاطعمة والسيارات ونحو ذلك او يطفف المكيال والميزان
او ينقص او يشهد بالزور او يلحق شهادة الزور او يرتشي في
حكمه او يحكم بغير ما أنزل الله او يتعدى على رعيته او يتعزى
بعضاء الجاهلية او يلي داعى الجاهلية او يريد الفساد فى الارض
والجور من سفلة الناس فهو لاء يعاقبون تعزيراً وتنكيلاً
وتأديباً بقدر ما يراه الامام ونوابه على حسب كثرة الذنب
فى الناس وقلته فان كان كثيراً زاد فى العقوبة وعلى حسب حال
الذنب فاذا كان من المذنبين على الفجور زيد فى عقوبته
بخلاف المقل من ذلك وعلى حسب كبر الذنب وصغره فيعاقب
من يتعرض لنساء الناس واولادهم ما لا يعاقبه من لم يتعرض
للزنا واحدة او صبي واحد *

وليس لاهل التعزير حد بل هو بكل ما فيه ايلام
للانسان من قول وفعل او ترك قول وترك فعل فقد يعزر

الرجل بوعظه وتوبيخه والاغلاظ له وقد يعزر بهجره وترك
السلام عليه حتى يتوب اذا كان ذلك هو المصلحة كما هجر
النبي صلى الله عليه وسلم الثلاثة الذين خلفوا وقد يعزر بترك
استخدامه وقطع خبزه وعزله عن الامارة كما كان النبي
صلى الله عليه وسلم واصحابه يعزرون بذلك وقد يعزر بالجلوس
او بالضرب او بتسويد الوجه واركابه على دابة مقلوبا كما روى
عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه انه امر بذلك في
شاهد الزور فان الكاذب اسود الوجه فسود وجهه وقلب
الحديث فقلب ركوبه *

ومن هذا النوع تفاصيل اكثر المواد الموضحة في
قانون الجزاء الهمايوني فتنبه له *

روى عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ان رجلا
نقش على خاتمه مثل ختمه واخذ بذلك من بيت المال فامر
به فضرب مائة ثم في اليوم الثانى مائة ثم في اليوم الثالث مائة *
وروى عن بعض اصحاب الامام احمد ان من الجرائم ما يبلغ

به القتل في مثل الجاسوس المسلم اذا تجسس للعدو على المسلمين*
ومن تكرر منه فعل الجرائم كتكرار التلوط او اغتيال
النفوس لاخذ المال ونحو ذلك فيعزر بالقتل* والمفسد الذي
لم ينقطع شره الا بقتله فانه يقتل لما رواه مسلم في صحيحه عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال (من اتاكم وامركم على
رجل واحد يريد ان يشق عصاكم ويفرق جماعتكم فاقتلوه)
وجاء في حديث آخر (من اراد ان يفرق بين هذه الامة
وهي جميع فاضربوه بالسيف كائنا من كان) وآيات واحاديث
في هذا المعنى كثيرة لا نطيل بذكرها في هذا المختصر*
واعلم انه يجب ان يعرف ان ولاية امر الناس من أعظم
واجبات الدين فان بني آدم لا تتم مصلحتهم الا بالاجتماع
لحاجة بعضهم الى بعض ولا بد لهم عند الاجتماع من رئيس
حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم (اذا خرج ثلاثة في سفر
فليؤمروا عليهم أحدهم) رواه ابو داود* فواجب صلى الله
عليه وسلم تأمير الواحد في الاجتماع القليل العارض في السفر

تنبيهها على سائر أنواع الاجتماع * ويدل على ذلك أيضاً أنه
أوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا يتم ذلك إلا
بقوة وإمارة ولهذا قال صلى الله عليه وسلم (السلطان ظل الله
في الأرض) وقال الإمام أحمد وغيره لو كانت لنا دعوة مجابة
لدعونا بها للسلطان وقال صلى الله عليه وسلم (إن الله يرضى
لكم ثلاثاً أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً وأن تعتصموا بحبل
الله جميعاً ولا تفرقوا وإن تناصحوا من ولأه الله أمركم) رواه
مسلم في صحيحه *

فالواجب اتخاذ الإمارة والحكم بالعدل ديناً وقرية *
وينبغي لمن ولي ولاية أن يتخذ عنده أهل مشورة من أهل
الفقه والصيانة والعفة والأدب يستخرج منهم الرأي في كل
أمر ولا سيما في الحوادث المشككة التي تقع فيما بين الأهالي
واختلاف العادة والعرف في البلدان ويتبع أقوال العلماء في ذلك
ولهذا قالت فقهاء الحنابلة ليس للسلطان أن يخصص للقاضي
الحكم بمذهب معين لاختلاف تعامل البلاد وتقليدهم

للمذاهب المختلفة * وإذا حكم على مذهب في قضية ليس له أن يتقضه على مذهب آخر * وليس للحاكم أن يحكم بفساد ما حكم به غيره إذا كان موافقا لمذهب من حكم به * ويأتي تفاصيل ذلك في أبوابه إن شاء الله تعالى *

قال شيخ الاسلام ابن تيمية الحنبلي قدس الله روحه يجوز تقليد مفضول من المجتهدين مع وجود افضل منه ولزوم التمدد بمذهب معين الا شعر عدمه كما لم يلزم في عصر أوائل الامة من الصحابة والتابعين فان مذاهبهم كانت كثيرة متباينة ولم ينقل عن احد منهم انه قال لمن استفتاه الواجب عليك أن تراعي مذهب من قلده لثلاث تلفق بين مذهبين فأكثر بل كل من سئل منهم عن مسألة أفناه فيها بما يراه في مذهبه مجيزا له العمل من غير فحص ولا تفصيل ولو كان لازما لما أهملوه خصوصا مع كثرة تباين اقوالهم انتهى باختصار من الغاية * والناس أربعة أقسام قسم منهم يريدون العلو على الناس والفساد في الارض كفرعون وحزبه قال تعالى (ان فرعون

علا في الارض وجعل اهلها شيعاً يستضعف طائفة منهم يذبح
أبنائهم ويستحيي نساءهم انه كان من المفسدين) وهؤلاء شر
الخلق * والقسم الثاني يريدون الفساد بلا علو كالسراق
والجرمين من سفلة الناس ونحوهم * والقسم الثالث يريدون
العلو بلا فساد كالذين يريدون أن يعلوا على غيرهم من الناس
والقسم الرابع لا يريدون علوا في الارض ولا فسادا مع انهم
يكونون أعلى من غيرهم قال تعالى (ولا تنهوا ولا تحزنوا
وأنتم الا علون ان كنتم مؤمنين) *

فارادة العلو على الخلق ظلم لان الناس من جنس واحد
فارادة الانسان ان يكون هو الاعلى على نظيره ظلم له ثم مع
انه ظلم فالناس ييغضون من هو كذلك ويمادونه لان العادل
منهم ما يجب أن يكون مقهورا لنظيره وغير العادل منهم يؤثر
ان يكون هو القاهر * ثم انه مع هذا لا بد لهم في العقل
والدين من ان يكون بعضهم فوق بعض كما ان الجسد لا يصلح
الا برأس قال الله تعالى (وهو الذي جعلكم خلائف الارض

عليه فالمعصوم من عصم الله تعالى فيؤخذ من هذا الحديث مشروعية ان يكون عند الحاكم أهل مشورة من أهل التقوى والعلم والامانة اه قسطلاني *

ماده (٣) روى البخارى عن الحسن البصرى انه قال اخذ الله اى عهد على الحكام ان لا يتبعوا لهوى ولا يخشوا الناس ولا يشتروا بآياته ثمنًا قليلا ثم قرأ الحسن البصري مستدلا لذلك قوله تعالى (يا داود انا جعلناك خليفة في الارض) تدبر أمر الناس (فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى) ما تهوى النفس (فيضلك) الهوى (عن سبيل الله) عن الايمان بالله (ان الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا) بسبب نسيانهم (يوم الحساب) قال ابن كثير هذه وصية من الله عز وجل لولاة الامور ان يحكموا بين الناس بالحق المنزل من عنده تعالى ولا يعدلوا عنه فيضلوا عن سبيل الله وقد توعد الله سبحانه من ضل عن سبيله وتناسى يوم الحساب بالوعيد الاكيد والعذاب الشديد *

وقرأ الحسن ايضا (انا انزلنا التوراة فيها هدى) يهدي
الى الحق (ونور) يكشف ما استبهم من الاحكام (يحكم بها
النبيون الذين أسلموا) انقادوا لحكم الله صفة أجريت للتبيين
على سبيل المدح (للذين هادوا) تابوا من الكفر (والربايون
والاحبار) الزهاد والعلماء معطوفان على النبیین (بما استحفظوا)
استودعوا (من كتاب الله) من للتبيين والضمير في استحفظوا
للانبياء والربايين والاحبار والاستحفاظ من الله أى كلفهم
حفظه (وكانوا عليه شهداء) رقباء لئلا تبدل (فلا تخشوا
الناس واخشون) نهى للحكام ان يخشوا غير الله في حكوماتهم
ويداهنوا فيها خشية ظالم او كبير (ولا تشتروا بآياتي) ولا
تستبدلوا بأحكامي التي انزلتها (ثمنا قليلا) وهو الرشوة وابتغاء
الجاه ورضاء الناس (ومن لم يحكم بما انزل الله فأولئك هم
الكافرون) قال ابن عباس رضي الله عنهما من لم يحكم بما انزل
الله جاحداً فهو كافر وان لم يكن جاحداً فاسق ظالم*
وقرأ الحسن أيضا (وداود وسليمان) اذ كرها (اذ

يحكمان في الحرث (الزرع أو الكرم) اذ نفشت فيه غنم القوم)
 رعته ليلا بلا راع بأن انفلتت فاكلته وأفسدته (وكننا الحكمهم)
 ارادهما والمتحكماين اليهما أو استعمل ضمير الجمع للثنين
 (شاهدين) اى بعلمنا وصرأى منا وكان داود قد حكم بالغنم
 لأهل الحرث فقال سليمان عليه السلام وهو ابن احدى عشرة
 سنة غير هذا أرفق بالفريقين فعزم عليه لتحكم فقال أرى
 ان تدفع الغنم الى أهل الحرث ينتفعون بألبانها وأولادها
 وأصوافها والحرث الى أهل رب الغنم حتى يصلح الحرث
 ويعود لهيئته يوم أفسد ثم يتراد أن فقال القضاء ما قضيت
 وأمضى الحكم بذلك (ففهمناها) أي الحكومة (سليمان وكلا)
 منهما (آتيناهما حكما) نبوة (وعلمنا) معرفة بموجب الحكم قال
 الحسن فحمد الله سليمان لموافقته الراجح ولم يلم داود لموافقته
 الراجح فقد جمعهما الله تعالى في الحكم والعلم وميز سليمان
 بالفهم وهو علم خاص زاد على العام والاصح ان داود أصاب
 الحكم وسليمان أرشد الى الصلح فيكون به مأخذ المادة

التجارية

ماده (٤) اذا كان مال المديون في ثلاث سنوات يوفى الدين من نمائه لا يباع وهو أرفق بالفريقين*

وقريب منه ما وقع لسيدنا عمر رضى الله عنه وذلك ان بعض الصحابة مات وترك مالا له نماء وديونا فاراد أصحاب الديون بيع المال في وفاء الدين لهم فاسترضاهم سيدنا عمر ان يؤخروا التقاضي حتى يقضوا ديونهم من النماء ويتوفر لا يتم المتوفى أصل المال فاستحسن ذلك من نظره اهـ بخارى وفتح*

ماده (٥) الحكم بالقرائن القوية معتبر كالحكم بالشهادة كما وقع لسيدنا داود وسليمان في المرأة التي صب في قبلها ماء البيض وهي نائمة فقبل انها زنت فامر داود برجمها فقال سليمان يشوى ذلك الماء فان اجتمع فهو ماء البيض والا فهو مني فشوى ذلك الماء فاجتمع فدرا عنها الحد وكما وقع لهما أيضاً في قصة المرأتين اللتين أخذ الدئب ابن احدهما*
(مسئلة استطرادية) قال في الغاية من ادعى ان غم فلان

رعت زرعه وليس ثم غيرها ووجد أثر ذلك في الزرع يحكم
لرب الزرع على رب الغنم بما تلف من الزرع عملا بالظاهر
ويأتي باقي مواد هذا النوع في باب ان شاء الله تعالى *

ماده (٦) التفرقة بين الشهود والاختصاص معتبرة في
كشف ما اسبتهم كما وقع لسيدنا داود وسليمان في المرأة التي
اتهمت بانها تحمل على نفسها فشهد عليها أربعة فامر داود
برجمها فعمد سليمان وهو غلام وصور مثل قصتها بين الغلمان
ثم فرق بين الشهود واستحضرهم فاختلفوا فدرأ عنها الحد *

وفي أمثال ذلك وقائع كثيرة لا تكاد تحصى منها
ما ذكره الزمخشري في رجل سافر مع صعب له فلم يرجع
فيما رجعوا به فاتهمهم أهله بقتله فرفعوههم الى شريح القاضي
فسألهم البينة على قتله فترافعوا الى علي رضي الله عنه ففرق
بينهم وسألهم فاختلفوا في التقرير ثم أقروا بالقتل فقتلهم به *

مادة (٧) البينة لا تنحصر بالشهادة بل كل ما كشف
الحق يسمى بينة اه فتح *

مادة (٨) يحرم احضار يهودى يوم السبت لقوله صلى الله عليه وسلم فى اثناء حديث وانتم يهود عليكم خاصة ان لا تعدوا فى السبت اه غايه*

مادة (٩) اذا تحاكم اهل الذمة اليها وقد قبضوا اموالها يعتقدون جوازها كالربا وثمان الخمر والخنزير فليس لنا ان نفسخ ذلك *

مادة (١٠) سائر عقود ومقاسمات اهل الذمة اذا تقابلضوها ليس لنا فسخها كنحو يهودى تزوج بنت اخيه فليس لنا فسخ النكاح *

مادة (١١) اذا تحاكم اهل الذمة اليها او مستأمنان باتفاقها او استعدى ذمى على آخر فلنا الحكم بشرعنا ولنا الترك لقوله تعالى وان جاءوك فاحكم بينهم او اعرض عنهم مع قوله تعالى وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط اه غايه*

مادة (١٢) ليس للحكام ان يتتبعوا اشياء من أمورهم ولا ان يدعوهم الى حكمنا لظاهر الآية ولا يفسخ بيع فاسد

كبيع خمر ونحوه تقابضوه قبل ترفع اليثا ثم اتونا ولو اسلموا
أولم يحكم به حاكمهم لانه قد تم بالقبض ولان فيه مشقة
وتنفيرا اه غاية *

مادة (١٣) على الامام حفظ أهل الذمة ومنع من يؤذيهم
ودفع من قصدهم بأذى واخذهم في أحكامنا في نفس ومال
وعرض واقامة الحد عليهم فيما يجرمونه كزنا وسرقة ولا
يحدون فيما يعتقدون حله كخمر ونكاح محرم واكل لحم
خنزير الا انهم يمنعون من اظهاره اه غاية *

مادة (١٤) يقاتل الامام عن أهل الذمة كما يقاتل عن
المسلمين ولا يسترقون ولو تقضوا العهد ولا يكلفوا الا طاعتهم
لانهم بذلوا الجزية على ان يامنوا في انفسهم واموالهم وأهلهم
لما روى البخارى في الجهاد عن عمر بن الخطاب رضي الله
عنه انه قال لما طعنه ابو لؤلؤة الطعنة التي مات بها قال واوصيه
اي الخليفة بعدى بذمة الله وذمة رسوله ان يوفى لهم اى
لاهل الكتاب وان يقاتل من ورائهم ولا يكلفوا الا طاعتهم.

مادة (١٥) للحكام ان يتخذوا حاجبا وبوابا لترتيب
الخصوم ومنع المستطيل ودفع الشرير لان النبي صلى الله
عليه وسلم اتخذ ابا موسى الاشعري ورباحاً بوايين وغير
ذلك مما ورد عن عمر والعباس وغيرهما اه فتح.

مادة (١٦) يلزم ان يكون الحاجب والبواب ثقة أميناً
عفيفاً عارفاً حسن الاخلاق عارفاً بمقادير الناس .

مادة (١٧) يقدم من الاخصام الاسبق فالاسبق والمسافر
على المقيم لا سيما ان خشي فوات رفقته اه فتح.

مادة (١٨) على الحاكم ان يعظ الخصوم ويحذرهم من
عواقب الامور لما روي البخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال انما انا بشر وانكم تختصمون الي ولعل بعضكم ان يكون
الحن بحجته اى ابلغ في الاثبات بحجته من بعض اى وهو كاذب
فأقضي له نحو ما استمع فن قضيت له بحق اخيه شيئاً فلا يأخذه
فانما اقطع له قطعة من النار *

فهذا قول امام الحكم وسيد الاتام عليه أفضل الصلاة

وأتم السلام فيؤخذ من هذا الحديث انه يحكم بالظاهر تعليماً
لامته لتقتدي به فانه لو حكم بالقضاياء يتيقنه الحاصل من الغيب
لما أمكن الحكم لامته من بعده وحكم الحاكم لا يحيل الاشياء
عن حقائقها اه فتح *

مادة (١٩) اذا ارتاب القاضي في حكم القاضي الاول له
طلب شهود الاصل اه در مسائل شتى *

مادة (٢٠) قضاء العدل العالم يحمل على السداد وقضاء
غيره اذا تبين وجه فساد بطريقه فلاقاضي الثاني تقضيه اه در
مسائل شتى *

وقال في الاقناع والمنتهي اذا تبين للقاضي فساد في حكمه
الاول فله تقض حكمه السابق *

مادة (٢١) للشاب العالم ان يتقدم على الشيخ الجاهل
ولو قرشياً لقوله تعالى والذين أوتوا العلم درجات اه در
مسائل شتى *

مادة (٢٢) اذا اخذته الزلزلة في بيته ففر الى الفضاء

لا يكره بل هو مستحب لفرار النبي صلى الله عليه وسلم عن

الحائط المائل اه در مسائل شتي *

مادة (٢٣) اذا خرج من بلدة فيها الوباء فان علم ان كل شيء بقدر الله تعالى فلا بأس بان يخرج ويدخل وان كان عنده انه لو خرج نجما ولو دخل ابتلى به كره له ذلك اه در

مسائل شتي *

مادة (٢٤) لو قضى المديون الدين المؤجل قبل الحل او مات فحل بموته فاخذ من تركته لا ياخذ من المراجعة التي جرت بينهما الا بقدر ما مضى من الايام اه در مسائل شتي وافتي بذلك أبو السعود *

مادة (٢٥) اذا رأى الخليفة او نائبه ان يدخل بعض الطريق للمسجد او عكسه جاز له ذلك لان للامام التصرف في حق الكافة بما فيه مصلحة لهم من غير ان يلحق لاحد ضرر اه ملتي *

مادة (٢٦) لا يقضي القاضي بعلمه ولو كان مشهوراً

بالصلاح والعفاف والصدق ولم يعرف بكبير زلة واسباب
التهمة فيه مفقودة لقول الصديق رضي الله عنه لو وجدت
رجلا على حد ما أفتته عليه حتي يكون معي غيري*
قال الامام الاعظم القياس ان يحكم في الاموال وغيرها
بعلمه ولكن ادعي القياس واستحسن ان لا يقضي في
ذلك بعلمه*

وقال الامام الشافعي لولا قضاة السوء لقلت ان الحاكم
يحكم بعلمه لانه ربما ولى القضاء من ليس يعدل بطريق التغلب
فيلزم من القضاء بالعلم ان يتوصل كل قاض من قضاة السوء
الى قتل عدوه وتفسيقه والتفريق بينه وبين من يحب فيعمد
الى رجل مستور لم يعهد منه فجور قط ان يرجه ويدعي انه
واه يزني او يفرق بينه وبين زوجته ويزعم انه سمعه يطلقها
او بينه وبين امته ويزعم انه سمعه يعتقها اه فتح*

مادة (٢٧) لا يجوز للقاضي ان يقول اقر عندي فلان
يكذبا من قتل او مال او عتق او طلاق حتي يشهد معه غيره

على ذلك لما مر قريبا من كلام الصديق رضي الله عنه اه
بخارى وفتح*

مادة (٢٨) يجتنب الحاكم التهم لما روى البخارى ان
صفية زوجة نبينا صلى الله عليه وسلم آتته تزوره وهو معتكف
في المسجد فلما رجعت انطلق معها فمر به رجلان من الانصار
فلما رأياه أسرع في المشي فدعاها صلى الله عليه وسلم وقال لهما
على رسلكما انما هي صفية قالوا سبحان الله قال لهما صلى الله
عليه وسلم ان الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم اى
يوسوس نخفت ان يلقي في قلوبكما شيئا فتأثمان فمراعاة نفي
التهمة عنه مع عصمته تقتضى مراعاة نفي التهمة عمن هو دونه
اه فتح*

مادة (٢٩) مداراة النساء من حسن العشرة لما روى
البخارى ان عائشة رضى الله عنها قالت دخل علي النبي صلى
الله عليه وسلم وعندي جارتان تغنيان بغناء بعات فاضطجع
على الفراش وحول وجهه ودخل ابو بكر رضى الله عنه

فأنهزني وقال مزمارة الشيطان عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقبل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال دعها يا أبا بكر إن لكل قوم عيدا وهذا عيدنا فعرفه النبي صلى الله عليه وسلم الشأن مع بيان الحكمة بأنه يوم سرور شرعي فلا ينكر فيه مثل هذا كما لا ينكر في الأعراس ونحوها هـ قسطلاني مادة (٣٠) يجوز للمرأة أن تنظر إلى لعب الرجال إذا امنت الفتنة لما روي البخاري أن عائشة رضي الله عنها قالت وكان يوم عيد يلعب السودان بالدرق والحراب فاما سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم واما قال تشتهين تنظرين فقالت نعم فاقامي وراءه خدي على خده ويقول دونكم بني أرفدة حتى اذا مللت قال حسبك قلت نعم قال فاذهبي .

وفي رواية قالت عائشة رضي الله عنها رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يسترني بردائه وأنا أنظر إلى الحبشة يلعبون في المسجد أي بجراهم ودرقهم حتى أكون أنا الذي أسأم أي أمل فاقدروا قدر الجارية الحديثة السن الحريصة على اللهو .

فيؤخذ منه النذب الى مداراة النساء والصبر على عوجهن
وان من رام تقويمهن رام مستحيلا وفاته الانتفاع بهن مع أنه
لاغنى للانسان عن امرأة يسكن اليها ويستعين بها على معاشه
ولعله صلى الله عليه وسلم تركها تنظر الي لعبهم لتضبطه وتنقله
لتعلمه بعد وجاز لعبهم في المسجد لكونه من منافع الدين لان
به التعليم على مواقع الحروب اه فتح *

مادة (٣١) مداراة الناس سنة وهى من أخلاق المؤمنين
وهى لين الكلام وترك الأغلاظ بالقول لما روى البزار فى
صحيحه عن أبى هريرة رضى الله عنه انه قال رأس العقل بعد
الايان مداراة الناس اه فتح *

مادة (٣٢) أمور الناس تستقيم فى الدنيا مع العدل الذى
فيه الاشتراك فى أنواع الاسم أكثر مما تستقيم مع الظلم فى
الحقوق وان لم يشترك فى اسم ولهذا قيل ان الله يقيم الدولة
العادلة وان كانت كافرة ولا يقيم الدولة الظالمة وان كانت
مسلمة لقول النبي صل الله عليه وسلم ليس ذنب أسرع عقوبة

من البغى وقطيعة الرحم فالباغي يصرع في الدنيا وان كان مغفوراً له مرحوماً في الآخرة اه فتاوى مصرية*

مادة (٣٣) العدل نظام كل شيء فاذا أقيم أمر الدنيا بعدل قامت وان لم يكن لصاحبها في الآخرة خلاق ومتى لم تقم بالعدل لم تقم وان كان لصاحبها من الايمان ما يجزي به في الآخرة اه فتاوى مصرية*

مادة (٣٤) الناس ثلاثة أقسام قوم لا يقومون الا في أهواء أنفسهم فلا يرضون الا بما يعطونه ولا يغيضون الا لما يحرمونه فاذا أعطي أحدهم ما يشتهي من الشهوات الحلال والحرام زال غضبه وحصل رضاه وصار الامر الذي كان عنده منكراً فاعلاً له وشريكاً فيه ومعاوناً عليه ومعادياً لمن ينهى عنه اه فتاوى مصرية

مادة (٣٥) سبب ذلك ان الانسان ظلوم جهول فلذلك لا يعدل بل ربما كان ظالماً في الحالين يري قوماً ينكرون على المتولى ظلمه لرعيته واعتدائه عليهم فيرضي بعض أولئك

المنكرين ببعض الشيء فينقلبون أعواناً له وكذلك تراهم ينكرون علي من يشرب ويزني ويسمع الملاهي حتى يدخل أحدهم معهم في ذلك أو يرضوه ببعض ذلك فتراه قد صار غوناً لهم اه فتاوى مصرية*

مادة (٣٦) القسم الثاني من الناس قوم يقيمون ديانة صحيحة فيما عملوه ويستقيم لهم ذلك حتى يصبروا على ما أودوا فهو لا من خیرأمة اخرجت للناس يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويؤمنون بالله مخلصين لله مصلحين اه فتاوى مصرية*

مادة (٣٧) القسم الثالث قوم يجتمع فيهم هذا وهذا فمن فيه دين وله شهوة يجتمع ارادة الطاعة و ارادة المعصية في قلبه وربما غلب هذا تارة وهذا تارة اه فتاوى مصرية *

مادة (٣٨) اذا قبض أهل الذمة أموالا يعتقدون حلالها كالربا و ثمن الخمر والخنزير لم تحرم معاملتهم فيها مع المسلم اه فتاوى مصرية*

مادة (٣٩) اذا رتب ولى الامر ان لا تذبح شاة الا ويؤخذ بسقطها ورأسها وكارعها ليبيعه ويصرفه في المصالح العامة جاز لنا شراؤها واكلها لان المنع من شرائها اضرار بالناس وافساد للاموال من غير منفعة تعود على المظلوم ومن اشتراها وأكلها لا يقال انه فعل محرماً لا تأويل فيه لان أبا المعالي الجويني أفتي بجواز وضع مثل ذلك لولاية الامور كما ذكره في كتابه غياث الامم اه فتاوى مصرية *

مادة (٤٠) اذا قبض ولى الامر عن الزكاة قيمتها فيجوز الشراء منه ومن نائبه الذى أمره بقبضها لان من اشترى لم يظلم صاحبه ولانه اشتراه بماله ممن قبضه قبضا يعقده جوازه اه فتاوى مصرية *

فهذه نبذة جزئية جملناها توطئة وبیاناً لما يكون به التوسيع في الامور والذى ذكرناه وما نذكره بعد كنقطة من بحر لحي من الاحكام الموجودة في كتب التفاسير القرآنية وشروح الاحاديث النبوية وأقوال المجتهدين في الكتب

الفقيه لاسيما كتب شيخ الاسلام ابن تيمية عليه رحمة
رب البرية لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يترك شيئاً حتى
بينه لنا ولم يحوجنا الى شيء كما قال تركتكم على بضء نقيه
ليلها كنهارها لا يزيغ عنها الا هالك فتأملوا يا أولى الالباب

~*~*~*~

﴿ الفصل الثاني ﴾

(فيما يتعلق ببعض الوظائف)

ماده (٤١) سبب الخراب وتشتت الامور اعطاء
الوظائف للجهال وعدم مكافأة المحسن على احسانه وعدم
معاقة المسىء على اساءته كما قيل القضاة ثلاثة قاضيان في النار
وقاض في الجنة رجل علم الحق وقضى به فهو في الجنة ورجل
قضى للناس على جهل فهو في النار ورجل علم الحق وقضى
بمخلافه فهو في النار قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم اه
فتاوى مصرية *

ماده (٤٢) لا ينبغي للرجل ان ينصب نفسه للفتيا حتى

يكون فيه خمس خصال ان تكون له نية خالصة لله تعالى ولا يقصد رياسة ولا نحوها وان يكون له حلم ووقار وان يكون قويا على ما هو فيه وعلى معرفته وان يكون له كفاية وان يعرف مكر الناس وخداعهم فلا ينبغي له ان يحسن الظن بهم بل يكون حذراً فطناً مما يصورونه في سوء الاتهم اه غايه*

ماده (٤٣) يجوز تقليد كل امام ثقة حيث لا تتحمل المسئلة قيدا كتمقلد داود الظاهري في حل شحم الخنزير ومقلد ابن حزم في اللبس بالمسجد للجذب ومقلد ابن تيمية في مسائله لاسيما عند تغير الازمان وفساد الاحوال لان المسئلة اذا كان فيها قول لعالم أولى من فعلها من غير تقليد اه غايه باختصار*

ماده (٤٤) قال الشيخ الاحكام تتعلق بما أراده الناس من الالفاظ الملحونة رفعا ونصبا قال ومن رام جعل الناس في لفظ واحد بحسب عادة قوم بعينهم فقد رام مالا يمكن عقلا ولا يصح شرعا اه غايه*

ماده (٤٥) يجوز تغيير شرط واقف لما هو أصلي فلو

وقف على فقهاء أو نحوهم واحتيج إلى الجهاد صرف إلى الجند
أه غايه*

ماده (٤٦) قول الفقهاء شروط الواقف كنصوص
الشارع يعنى فى الفهم والدلالة لا فى وجوب العمل فكل عاقد
يحمل لفظه على عادته فى خطابه ولغته التى يتكلم بها وافقت
لغة الشارع أولا أه غايه*

ماده (٤٧) شروط الواقف يلزم الوفاء بها اذا لم تقض
إلى الإخلال بالمقصود الشرعى ولا تجوز المحافظة على بعضها
مع فوات المقصود الشرعى بها كما لو شرط العزوبة فالتأهل
أحق من الأعزب أه غايه*

ماده (٤٨) اوقاف الامراء والوزراء والسلاطين
تصرف فى المصالح العامة أه غايه باقتصار*

ماده (٤٩) يعمل الوالى فى وقف عام بديوان حاكم وهو
المسمى عند القضاة سجلا وبما فى ديوان السلطنة وهو المعروف
الآن بالدقتر السلطانى وبكتاب وقف قديم يقع فى النفس

صحته اه غاية باختصار*

مادة (٥٠) يد الواقف ثابتة على العرصه ويد المستأجر
ثابتة على المنفعة فليس للمستأجر دعوي البناء بلا حجة اه
غاية باختصار*

مادة (٥١) العقار المتنازع فيه لا يخرج من يد ذى اليد
مالم يبرهن المدعى على وفق دعواه اه در مسائل شتي وسيأتي
تتمه ذلك في محله ان شاء الله تعالى*

مادة (٥٢) اذا كان الحاكم يعرف لسان الخصم يكفي له
ترجمان واحد واذا لم يعرف لسانه فلا يقبل فيه الا عدلان
كالشهادة قال أبو جرة كنت أترجم بين ابن عباس وبين
الناس اه فتح*

مادة (٥٣) يلزم أن يكون الترجمان ثقة عدلا أميناً عفيفاً
قاله اشهب وابن نافع عن مالك اه فتح*

مادة (٥٤) يستحب تعلم اللغات قراءة وخطاً لما روى
البخارى عن زيد بن ثابت رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه

وسلم أمره أن يتعلم كتاب اليهود يعني خطهم قال زيد فتعلمته
في نصف شهر حتي كتبت له الي اليهود واقرأ له اذا كتبوا
اليه اه قسطلاني باختصار *

مادة (٥٥) للامام أن يأمر بمحاسبة العمال لما روي
البخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا على
صدقات بني سليم فلما جاء حاسبه أي امر بمحاسبته على ما
قبض وصرف فجعل يقول هذه لكم وهذه هدية اهديت لي
فقال له صلى الله عليه وسلم فهلا جلست في بيت ابيك وبيت
امك حتى تأتيك هديتك ان كنت صادقا الي آخر الحديث
فيؤخذ منه مشروعية محاسبة الامام العمال اه قسطلاني *

مادة (٥٦) ما يأخذه العمال يجعل في بيت المال لان النبي
صلى الله عليه وسلم لم يأمر العامل الذي ارسله برد الهدية الي
من أهداها له اه فتح *

مادة (٥٧) تمنع العمال من قبول الهدية ممن لهم عليهم
حكم اذا لم يأذن لهم الامام بذلك لما روي الترمذي عن معاذ

بن جبل رضى الله عنه قال بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن وقال لا تصيبين شيئاً بغير اذنى فانه غلول يوم القيامة اه فتح*

مادة (٥٨) اذا ادخل العمال المشقة على الناس ادخل الله عليه المشقة جزاء وفاقا لما روى مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم من ولي من أمر أمتى شيئاً فشق عليهم فاشقق عليه اه فتح*

الفصل الثاني

﴿ في ذكر بعض الوظائف ﴾

مادة (٥٩) الشرطة أعوان السلطان وطائفة من أعوان الولاية يتصرفون في الجند بأمره لما ينفذه من أموره يجعل الحاكم عليهم رئيسا لما روى البخاري عن أنس رضى الله عنه قال لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة كان قيس بن سعد بمنزلة صاحب الشرطة من الأمير فكلم سعد النبي صلى الله

عليه وسلم في قيس أن يصرفه من الموضع الذي وضعه فيه مخافة أن يقدم على شيء فصرفه عن ذلك والمراد بصاحب الشرطة أي الرئيس عليهم وسموا شرطة لانهم الاشداء الاقوياء ولان لهم علامات يعرفون بها من هيئة وملبس اه فتح *

مادة (٦٠) نصب العرفاء على الناس حق لما يحتاج اليه الامير من المعاونة على مالا يتعاطاه بنفسه لما روى أبو داود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال العرافة حق ولا بد للناس من عريف والعرفاء في النار *

مادة (٦١) قوله العرفاء في النار ظاهر أقيم مقام المضممر يشعر بان العرافة على خطر ومن باشرها غير آمن من الوقوع في المخذور المفضي الى العذاب كقوله تعالى (ان الذين يأكلون أموال اليتامي ظلما انما يأكلون في بطونهم نارا) ولان العرفاء هم رؤساء الحارات والحرف والقرى والغالب عليهم الاستطالة على الناس ومجاوزة الحد وترك الانصاف المفضي الى الوقوع

في المعصية اه فتح*

مادة (٦٢) كان العرفاء في العهد النبوي لما روى البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حين أذن له المسلمون في عتق سبي هوازن وكانوا جاؤه مسلمين وطلبوا منه أن يرد اليهم سبيهم وأموالهم فقال صلى الله عليه وسلم اني قد رأيت ان ارد عليهم سبيهم واموالهم فمن احب منكم ان يكون على حظه حتى نعطيها اياه من اول ما يفيء الله علينا فليفعل فقال الناس قد طيبنا ذلك فقال صلى الله عليه وسلم اني لا أدرى من أذن منكم ممن لم يأذن فارجعوا حتى يرفع الينا عرفاؤكم امركم فرجع الناس فكلهم عرفاؤهم فرجعوا أي العرفاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فاخبروه ان الناس قد طيبوا وأذنوا له ان يعتق السبي اه فتح*

مادة (٦٣) يجوز تعدد العرفاء لما روي الواقدي ان أبا وهب الغفاري كان يطوف على القبائل حتى جمع العرفاء على قول واحد ولان الامر والنهي اذا توجه الى الجميع يقع

التواصل فيه من بعضهم فربما وقع التفريط فاذا أقام الحاكم على كل قوم عريفا لم يسع كل أحد الا القيام بما أمر به اه فتح*
 مادة (٦٤) يلزم ان يكون كاتب الحكم امينا في كتابته بعيدا عن الطمع غير متهم عاقلا غير مغفل لئلا يخدع لما روى البخاري في حديث قصة زيد بن ثابت مع أبي بكر وعمر رضي الله عنهم في جمع القرآن وفيه قال ابو بكر لزيد انك رجل شاب عاقل لا تهملك الى آخر الحديث*

مادة (٦٥) حكم المحكم برضي الخصمين لازم وينفذ سواء كان في أمور الحرب او غيره اه فتح*

مادة (٦٦) المصيب من المجتهدين واحد اه فتح*

مادة (٦٧) يسوغ للامام الاعظم ان يولي نائبا يحكم بينه وبين خصمه وينفذ ذلك على خصمه اذا كان عدلا*

مادة (٦٨) ماخذ هذه المواد الثلاثة ما رواه البخاري في حديث لما نزلت بنو قريظة على حكم سعد بن معاذ رضي الله عنه بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم اليه فلما دنا قال

قوموا الى سيدكم فقال له ان هؤلاء نزلوا على حكمك قال
معاذ اني احكم ان تقتل المقاتلة أى الرجال وان تسبي الذرية
أى النساء والصبيان قال صلى الله عليه وسلم لقد حكمت فيهم
بحكم الملك*

فيؤخذ من هذا الحديث لزوم حكم المحكم برضى الخصمين
سواء كان في أمور الحرب أو غيرها وتصحيح القول بأن
المصيب من المجتهدين واحد وان المجتهد اذا اخطأ فلا حرج
عليه وجواز الاجتهاد في زمنه صلى الله عليه وسلم وبحضرته
فكيف بعد انتقاله ولهذا قال لقد حكمت فيهم بحكم الملك
فدل على ان سعدا أصاب الحق ولولا ذلك لم يكن اسعد مزية
في الصواب لأن الواقعة كانت مسألة اجتهادية ظنية ولهذا
كان رأى الانصار أن يعنى عنهم خلاف رأى سعد وأنه
يسوغ للإمام الاعظم ان يولى نائبا عنه يحكم بينه وبين خصمه
وينفذ ذلك على خصمه اذا كان ذلك عدلا اه فتح *

مادة (٦٩) يجوز تعدد القضاة في بلدة واحدة وبمقتضى

اميرين *

مادة (٧٠) يرفع الحاكم حكمه الى حاكم آخر لينفذه
اذا كان موافقا *

مادة (٧١) الرفق بالرعية والتيسير في الامور

مستحب *

مادة (٧٢) التنازع والاختلاف سبب العداوة منهى عنه *

مادة (٧٣) الامر بالمعروف والنهي عن المنكر يكون

بالتدريج *

مادة (٧٤) مأخذ هذه المواد الخمسة ما رواه الامام

البخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث ابا موسى الاشعري

ومعاذ بن جبل قاضيين الى اليمن وقال لهما يسرا ولا تعسرا

وبشرا ولا تنفرا وتطاوعا ولا تختلفا فكان معاذ على النجود

وما تعالي من بلاد اليمن وكان ابو موسى على التهام وما

انخفض منها *

فيؤخذ من هذا الحديث جواز نصب قاضيين في بلد

واحد فيقعد كل منهما في ناحية وانه اذا اجتمعا فان اتفقا في الحكم والا تباحثا حتي يتفقا على الصواب والا رفعوا الامر لمن فوقهما والتيسير في الامور والرفق بالرعية لئلا تنفر قلوبهم والنهي عن التنازع والاختلاف لانه يؤدي الي اختلاف الاتباع وحينئذ تكون سببا للعداوة والحاربة وان الانسان في تدريب نفسه على العمل لا يشدد عليها بل يأخذها بالتدريج والتيسير حتي اذا أنست بحال ودامت عليها ثقلها لحال آخر ورد عليها اكثر من الاولي حتي تصل الي قدر احتمالها ولا يكلفها ما لعلماء تعجز عنه اه فتح *

مادة (٧٥) الستر على عيوب الناس مطلوب فلا ينبغي ان يدخل على جماعة يشربون الخمر في موضع ولم يظهر منهم أمور فساد لما روى أبو داود والنسائي عن دجين أبي الهشيم كاتب عقبة بن عامر قال قلت لعقبة ان لنا جيرانا يشربون الخمر وانا داع عليهم الشرطة ليأخذوهم قال لا تفعل وعظهم وهددهم قال اني نهيتهم فلم ينتهوا وانا داع لهم الشرطة

ليأخذوهم قال عتبة ويحك لا تفعل اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من ستر عورة فكأنما استجيا موءودة في قبرها والاحاديث كثيرة بهذا المعنى لا نطيل بذكرها اه قسطلاني *

مادة (٧٦) روي البخاري قال اتى رجل الي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد فناده يا رسول الله اني زنييت فأعرض عنه اى لكرهته سماع ذلك وسترا له فلما شهد على نفسه بالزنا اربع مرات قال صلى الله عليه وسلم أبك جنون قال لا قال صلى الله عليه وسلم اذهبوا به فارجموه *

وروى أيضاً ان النبي صلى الله عليه وسلم أعرض عنه ثلاث مرات ويقول له لعلك لمست لعلك قبلت لعلك فأخذت وهو يقر بالزنا ثم قال له في الرابعة أنكبتها قال نعم فسأله هل أحصيت قال نعم فأمر برجمه اه بخارى *

مادة (٧٧) روي البخاري ان رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال كل أمتي معافاة أي يعفى عن ذنوبهم إلا المجاهرين
وإن من المجاهرة أن يعمل الرجل بالليل عملاً ثم يصبح وقد
ستر الله عليه فيقول يا فلان عملت البارحة كذا وكذا وقد
بات يستره ربه ويصبح يكشف ستر الله عليه *

وروي أيضاً أن رجلاً سأل ابن عمر كيف سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في النجوى قال سمعته
يقول يدنو أحدكم من ربه حتى يضع كنفه أي ستره عليه
فيقول له عز وجل عملت كذا وكذا فيقول نعم فيقرر به بجميع
ذنوبه ثم يقول له أنى سترت عليك في الدنيا وأنا أغفرها لك
اليوم اه بخارى *

مادة (٧٨) يلزم العمال أن يكونوا محافظين على الشرف
مجتنبين ما يشين ويسقط المروءة لما روي أن سيدنا عمر رضي
الله عنه لما بلغه عن بعض نوابه أنه يتمثل بأبيات في الخمر عزله
والخمر التي حرم الله هي المسكرة من أى نوع *

مادة (٧٩) طاعة الامام والولاء والامراء والعلماء

الذين يعلمون الناس دينهم واجبة لقوله تعالى اطيعوا الله
واطيعوا الرسول واولي الامر منكم ولقوله صلى الله عليه وسلم
السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره ما لم يؤمر
بمعصية فاذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة ولقوله صلى الله
عليه وسلم اسمعوا واطيعوا وان استعمل عليكم عبد حبشي كأن
رأسه زبيبة اه بخارى *

- ١٤٦٣٣٣٣٣ -

الفصل الرابع

في مقاصد الالفاظ *

مادة (٨٠) أما قول القائل لمن انكر عليه أنت شرعى
فكلام صحيح لان لفظ الشرع يحتمل ثلاثة معان الاول ما
ثبت عن الرسول من الكتاب والسنة فهذا يجب اتباعه
ولا يجوز الطعن فيه

مادة (٨١) الثانى الشرع المتأول فهو ما اجتهد فيه العلماء
من الاحكام فهذا من قلد فيه اماماً من الائمة جازله ذلك ولا

يجب على الناس التزام قول امام معين *

مادة (٨٢) الثالث الشرع المبديل فهو الاحاديث
المكذوبة والتفسيرات المقلوبة والبدع المضلة التي أدخلت في
الشرع اه فتاوى مصرية باختصار *

مادة (٨٣) لفظ الحقيقة يحتمل ثلاثة أنواع أحدها
حقيقة كونية مضمونها الايمان بالقضاء والقدر وان الله خالق
كل شيء وربّه ومليكه فهذا يجب الايمان به ولا يجوز ان
يحتج به بل لله علينا الحجة البالغة فمن احتج بالقدر واعتذر
به عن المعاصي فمذره غير مقبول وتقول ان اقامة الحد عليه
من القدر *

مادة (٨٤) الثاني حقيقة بدعية فهي سلوك طريق الله
من غير اتباع الكتاب والسنة مما لم ينزل به سلطانا وشرعوا
من الدين ما لم يأذن الله به *

مادة (٨٥) الثالث حقيقة شرعية وهي كما قال الله
تعالى فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك

بعبادة ربه أحدا ولهذا كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول في دعائه اللهم اجعل عملي كله صالحا واجعله لوجهك خالصا ولا تجعل لأحد فيه شيئا اه فتاوى مصرية *

مادة (٨٦) من مقتضيات عدل الله وحكمته ورحمته انه وضع الالفاظ بين عباده تعريفا ودلالة على ما في نفوسهم فاذا أراد أحدهم من الآخر شيئا عرفه بمراده وما في نفسه بلفظه ورتب على تلك الادوات والمقاصد احكامها بواسطة الالفاظ ولم يرتب تلك الاحكام على مجرد ما في النفوس فان خواطر القلوب وارادات النفوس لا تدخل تحت الاختيار فلو ترتبت عليها الاحكام لكان في ذلك أعظم حرج ومشقة وحكمته تأبى ذلك اه اعلام موقعين *

مادة (٨٧) لم يرتب الله حكما على الغلط والسهو والنسيان وسبق اللسان بما لا يريده العبد بل يريد خلافه لانها من لوازم البشرية فلو رتب عليها الحكم والمتكلم به غير عارف لمقتضاه لخرجت الامة وأصابها غاية العنت والمشقة

فرفع عنها المؤاخذة بذلك كله وبالخطأ في اللفظ من شدة
الفرح والغضب والسكر والاكرام ولغو اليمين فهذه عشرة
اشياء لا يؤخذ الله عبده بالتكلم في حال منها لعدم القصد اه
اعلام موقعين *

مادة (١٨) الالفاظ بالنسبة الى مقاصد المتكلمين
ونياتهم وارادتهم لمعانيها ثلاثة اقسام أحدها ان يظهر مطابقة
القصد للفظ بحسب الكلام في نفسه وما يفهم به من القرائن
الحالية والفعلية وحال المتكلم به كقوله صلى الله عليه وسلم
انكم سترون ربكم عيانا كما ترون القمر ليلة البدر ليس دونه
سحاب وكما ترون الشمس في الظهيرة ليس دونه سحاب لا
تضامون في رؤيته كما لا تضامون في رؤيتهما فانه لا يستريب
ولا يشك المعارف باللغة في ان المراد رؤية البصر حقيقة *

مادة (١٩) الثاني ما يظهر بان المتكلم لم يرد معناه وهذا
القسم نوعان الاول ان لا يكون مریداً لمقتضاه ولا لغيره
والثاني ان يكون مریداً لمعنى يخالفه فالاول كالمكره والنائم

والجنون ومن اشتد به الغضب والسكران والثاني كالتعريض
والتورية واللغز والمتأول *

مادة (٩٠) الثالث هو ظاهر في معناه ويحتمل عدم
ارادة المتكلم له ويحتمل ارادته لغيره ولا دلالة على واحد من
الامرئين واللفظ دال على المعنى الموضوع له وقد اتى به
اختياراً *

مادة (٩١) فهذه اقسام الالفاظ بالنسبة الي ارادة
معانيها ومقاصد المتكلم بها فيقال اذا ظهر قصد المتكلم لمعنى
الكلام أو لم يظهر قصد يخالف كلامه وجب حمل كلامه
على ظاهره اه اعلام موقعين *

مادة (٩٢) القصد في العقود معتبر ويؤثر في صحة العقد
وفساده فيصير صحيحاً تارة وفاسداً تارة باختلاف القصد اه
اعلام موقعين *

الفصل الخامس

﴿ في الاستخلاف ﴾

• مادة (٩٣) اجمع العلماء على انعقاد الخلافة بالاستخلاف وعلى انعقادها باهل الحل والعقد لانسان حيث لا يكون هناك استخلاف غيره وعلى جواز جعل الخلافة شورى بين عدد مخصوص او غيره لما روى البخاري قال أثت النبي صلى الله عليه وسلم امرأة فكلمته في شيء يعطيها فامرها أن ترجع اليه قالت يا رسول الله ارايت ان جئت ولم أجده كأنها تريد الموت ماذا اعمل قال لها صلى الله عليه وسلم ان لم تجدني فأني أبا بكر*

وروى البخاري أيضاً قال بايع النبي صلى الله عليه وسلم اعرابياً فسأله ان أتى عليه أجله من يقضيه قال أبو بكر ثم سأله من يقضيه بعده فقال عمر الى آخر الحديث وأحاديث كثيرة بهذا المعنى وفيها الاشارة الى ان ابا بكر هو الخليفة بعده اه فتح*

مادة (٩٤) عقد الخلافة من الامام المتولي لغيره بعده
وامره في ذلك جائز على عامة المسلمين لا طباق الصحابة ومن
بعدهم على العمل بما عهد به ابو بكر لعمر وكذا لم يختلفوا في
عهد عمر الى الستة الآتي ذكرهم وهو شبيه بإيصال الرجل
على ولده ليكون نظره فيما يصاح أتم من غيره فكذلك الامام
اه فتح*

مادة (٩٥) لما طعن سيدنا عمر رضي الله عنه قيل له
استخلف قال ان هذا الامر شوري بين ستة رهط من
قريش فذكرهم وبدأ بعثمان ثم قال وعلى وعبد الرحمن بن
عوف والزبير وسعد بن ابي وقاص وانتظروا اخاكم طلحة
ثلاثا فان قدم فهو شريككم في الامر وقال ان الناس لن
يعدوكم ايها الثلاثة فان كنت يا عثمان في شيء من امر الناس
فاتق الله ولا تحملن بني امية وبني ابي معيط على رقاب الناس
وان كنت يا علي فاتق الله ولا تحملن بني هاشم على رقاب
الناس وان كنت يا عبد الرحمن فاتق الله ولا تحملن اقاربك

على رقاب الناس ومن تأمر من غير امره فاقتلوه الى آخر
الحديث اه فتصح

مادة (٩٦) لو عهد الامام بالخلافة لجماعة مرتبين
فقال الخليفة بعدي فلان وبعد موته فلان جاز وانتقلت
الخلافة اليهم على ما رتب كما يفهم من حديث الاعرابي
المذكور في مادة (٩٣) وكما رتب صلى الله عليه وسلم امراء
جيش غزوة مؤتة فيما رواه البخاري عن ابن عمر رضي الله
عنهما قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قتل زيد
جعفر وان قتل جعفر فعبد الله بن رواحة الى آخر الحديث
اه بخارى وفتح *

مادة (٩٧) اذا مات امير الجيش وخافوا العدو فجعل
احدهم اميرا من غير تاثير الامام او نائبه له حيث تعذرت
مراجعة الامام جاز وثبت وتجب طاعته اذا كان باتفاق
الحاضرين لما روى البخاري في الجهاد قال خطب رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال اخذ الراية زيد فاصيب ثم اخذها

جعفر فاصيب ثم اخذها عبد الله بن رواحة فاصيب ثم اخذها خالد بن الوليد عن غير امره ففتح عليه والمراد بغير امره انه صار اميرا من غير ان يفوض الامام اليه اه بخاري وفتح *
 مادة (٩٨) كان في العهد النبوي الجيش يسمى خيصة اذا كان مشتملا على مقدمة وساق وميمنة وميسرة وقلب لانه مقسوم لخمس اقسام اه بخاري وفتح *

—٤٤٤٤٤٤٤٤—

— الفصل السادس في ذكر —

بعض المسائل المأذون فيها الامام من قبل الشارع *

مادة (٩٩) للخليفة ان يامر بكتابة النفوس لما روي البخاري عن حذيفة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اكتبوا الى من تلفظ بالاسلام من الناس فكتبنا له الفا وخمسمائة رجل الي آخر الحديث فيؤخذ منه مشروعية كتابة الامام الناس عند الحاجة اه فتح *

مادة (١٠٠) للخليفة بعث جواسيس للتفتيش على

بواطن الامور لما روي البخاري عن علي رضي الله عنه يقول بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا والزيير والمقداد قال انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ فان بها ظعينة اي امرأة في هودج ومعهما كتاب فخذوه منها فانطلقنا تعادي أي تجري بناخيلنا حتى انتهينا الى الروضة فاذا نحن بالظعينة فقلنا اخرجي الكتاب فقالت ما معي من كتاب فقلنا لتخرجن الكتاب أو لتلقين الثياب فاخرجته من عقاصها فأتيانا به رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا فيه من حاطب بن ابي بلتعة الى أناس من المشركين من اهل مكة يخبرهم ببعض أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى آخر الحديث اه بخارى وفتح *

مادة (١٠١) اذا رأي الخليفة المصلحة في اسقاط الخراج

عمن ينفع المسلمين او يدفع عنهم جاز له ذلك اه غاية *

مادة (١٠٢) اذا رأي الخليفة المصلحة في اعطاء عامل

مبلغا من بيت المال جاز له ذلك لما روي البخاري عن عبد الله

ابن السعدي قال قدمت على عمر فارسل الي بالف دينار فرددتها

وقلت أنا غني عنهم وأحب أن تكون عمالي صدقة على المسلمين
قال عمر لا تفعل فإني كنت أردت الذي أردت وكان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يعطيني العطاء فأقول أعطه أفقر إليه
مني حتي أعطاني مرة مالا فقلت أعطه أفقر إليه مني فقال
صلي الله عليه وسلم خذه فتموله وتصديق به فما جاءك من
هذا المال وانت غير مشرف ولا سائل خذه والا فلا تتبعه
نفسك الحديث اه بخاري وفتح *

مادة (١٠٣) للخليفة ان يبعث طليعة تكشف له عن العدو
لما روي البخاري عن جابر رضي الله عنه قال قال النبي صلى
الله عليه وسلم (من يأتيني بخبر القوم يوم الاحزاب قال الزبير
انا ثم قال من يأتيني بخبر القوم قال الزبير انا فقال النبي صلى
الله عليه وسلم ان لكل نبي حواريا وحواري الزبير الحديث
والحواريون هم الخلفاء والانصار وكان توجه الزبير لكشف
خبر بني قريظة يوم الاحزاب هل تمضوا العهد الذي كان
بينهم وبين المسلمين ووافقوا قريشا على محاربة المسلمين اه

بخارى وفتح *

مادة (١٠٤) للخليفة ان يأمر رعاياه بتعلم أمور الحرب ومواقفه وما يازم فيه لما روى البخارى ان النبي صلى الله عليه وسلم مرّ على نفر من أسلم ينتضون فقال ارموا بني اسماعيل فان أباكم كان راميا ارموا وانامع بني فلان فأمسك أحد الفريقين بأيديهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالكم لا ترمون قالوا كيف نرمي وأنت معهم قال النبي صلى الله عليه وسلم ارموا فانا معكم كلكم والمراد بالمعينة معية القصد الى الخير واصلاح النية والتدريب للقتال اه فسطلاني *

مادة (١٠٥) للخليفة ان يجعل لكل طائفة عريفا يقوم بأمرهم ويجمعهم وقت الحرب ليسهل على الامام ذلك اه فتح *

مادة (١٠٦) للخليفة ان يجعل ديوانا باسماء المقاتلة لا يكتب فيه الا البالغ العاقل البصير الصحيح المطيق للقتال اه غاية *

مادة (١٠٧) لا يكتب الخليفة المريض ولا يكتب من

ينفع المسلمين بتعليم أحكام الله ونحو ذلك اه غاية*
ماده (١٠٨) للخليفة ان يدفع الي رئيس كل فرقة لواء
لما روى البخارى ان قيساً كان صاحب لوائه صلى الله عليه
وسلم الذى يختص بالخروج من الانصار وكان صلى الله عليه
وسلم يدفع الى كل رئيس قبيلة لواء يقاتلون تحته اه بخارى
وقسطلانى *

ماده (١٠٩) للخليفة ان يأمر باصطفاف العسكر لان
المؤمنين قالوا لو علمنا أي الاعمال أحب الى الله تعالى لعملناه
فانزل الله تعالى (ان الله يحب الذين يقاتلون فى سبيله) اى
فى طاعته (صفا) اى صافين انفسهم (كانوا بنين مرصوص)
اى كانوا فى تراصهم بنين رص بعضه الى بعض والمراد
انهم لا يزولون عن اماكنهم وفى حديث البخارى فأقبلوا
اى المسلمون الى النبي صلى الله عليه وسلم فى الهزيمة وهو على
بغلته البيضاء وابن عمه أبو سفيان يقود به فنزل واستنصر
فنصره الله ثم قال * انا الذي لا كذب * انا ابن عبد المطلب

ثم صف أصحابه الى آخر الحديث اه بخاري وقسطلاني *
 مادة (١١٠) للخليفة ان يكون مستعداً للحرب لقوله
 تعالى (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة) أي كل ما يتقون
 به في الحرب (ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم)
 وأحاديث كثيرة في هذا المعنى اه بخاري وفتح *

ماده (١١١) للخليفة ان يجعل على طرف بلاد العدو
 من يراقب العدو لقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اصبروا
 وصابروا ورابطوا) اي بأبدانكم وخيولكم في الثغور اه
 بخاري وفتح *

ماده (١١٢) يلزم الجندي ان يأتي أهله في كل ستة
 اشهر محافظة على بقاء النسل واداء الحقوق الزوجية ولانه لو
 طال مدة غيابه لفات نسل كثير اه غاية *

مادة (١١٣) اللهم بالآلات الحرب مطاوب شرعاً لما
 روى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال بينا الحبشة
 يلعبون عند النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد بحراهم دخل

عمر فأهوى الى الحصباء فخصبهم بها فقال صلى الله عليه وسلم
دعهم يا عمر أي يلعبون للتدريب على مواقع الحروب والاستعداد
للعُدو اه فتح *

ماده (١١٤) استعمال الرأى للحرب أكد من الشجاعة
كما أشار اليه صلى الله عليه وسلم الحرب خدعة اه قسطلاني
ماده (١١٥) لا يجوز قتل النساء والصبيان لان النبي
صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك فى غزوة فتح مكة اه بخارى
ماده (١١٦) للخليفة ان يأذن لمن كتب فى الجهاد
ان يذهب الى حاجته لعذر لما روى البخارى عن ابن عباس
رضى الله عنه قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال
يا رسول الله اكتبته فى غزوة كذا وكذا وامرأتى خرجت
حاجة قال صلى الله عليه وسلم ارجع فنج مع امرأتك *

ماده (١١٧) لا ينبغي لمن تزوج جديدا ان يخرج للجهاد
لقول النبي صلى الله عليه وسلم غزا نبي من الانبياء عليهم
الصلاة والسلام فقال لا يتبعنى رجل ملك بضع امرأة او

بني بها اه قسطلاني *

مادة (١١٨) اذا خرجوا للجهاد لا يرجع أحد بغير
اذن الامام لما روي البخاري عن جابر رضي الله عنه قال
قلت يا رسول الله اني عروس فاذن لي فاذن له الي آخر الحديث *

مادة (١١٩) اذا استنفر الامام وجبت الاجابة لقول
النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة اذا استنفرتم فانفروا
اه بخاري وفتح *

مادة (١٢٠) اذا جمع الامام الناس لتدبير أمر من
الامور فلا يرجعوا الا باذنه اه بخاري وفتح *

مادة (١٢١) لا يجوز حرق انسان بالنار لما روي
البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال بعثنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم في بعث فقال ان وجدتم فلانا وفلانا
فأحرقوهما بالنار ثم قال حين أردنا الخروج اني أمرتكم ان
تأخذوا فلانا وفلانا وان النار لا يعذب بها الا الله فان
وجدتموهما فاقتلوهما اه بخاري وفتح *

مادة (١٢٢) للخليفة اذا مست الحاجة الى احراق الدور والنخيل للعدو ورأي في ذلك مصلحة أن يأذن بذلك لما روى البخاري عن قيس قال قال لي جرير رضى الله عنه قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم الا تريحنى من ذى الخلصة قال جرير فانطلقت في خمسين ومائة فارس من احمس الى ان قال فانطلق اليها فكسرها وحرقتها ثم بعث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يخبره فقال رسول جرير والذي بعثك بالحق ما جئتكم حتى تركتها كأنها جمل اجوف او اجرب قال فبارك رسول الله صلى الله عليه وسلم في خيل احمس ورجالها خمس مرات *

وقد حرق النبي صلى الله عليه وسلم نخيل بنى النضير وقطع وخرب بيوتهم وفيها نزلت الآية (ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على اصولها فباذن الله) اه بخاري وقسطلاني مادة (١٢٣) اذا طلب مشرك الامان لىسمع كلام الله ويعرف شرائع الاسلام لزم اجابته ثم يرد الى ما منه لقوله

تعالى (وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع
كلام الله) الآية قال الاوزاعي جار حكمها الى يوم القيامة
اه غاية *

مادة (١٢٤) قال ابو حنيفة يجوز تعليم القرآن لاهل
الذمة للآية ولحديث اسامة مرّ النبي صلى الله عليه وسلم على
ابن أبيّ قبل أن يسلم وفي المجلس أخلاط من المسلمين
والمشركين فقرأ عليهم القرآن اه بخارى وقسطاني *

مادة (١٢٥) من طلب من اهل الحرب الكف عنه
ليدل على كذا فبعث معه قوماً ليدهم فامتنع من الدلالة فلم
قتله لانه في معنى الايمان المعلق بشرط ولم يوجد شرطه اه غاية *

مادة (١٢٦) مسلم اسير أطلق بشرط ان يقيم عندهم
مدة او ابدًا وكان قادرا على اظهار دينه لزمه الوفاء لحديث
المؤمنون عند شروطهم اه غاية *

مادة (١٢٧) امرأة اسرت واطلقت بشرط ان تعود
اليهم فلا يحل لها ان ترجع لقوله تعالى (فلا ترجعوهن الى

الكفار) اه غاية *

مادة (١٢٨) اذا اطلق الاسير بشرط ان يرجع اليهم او بشرط ان يبعث اليهم مالا وان عجز عاد اليهم ورضى لزمه الوفاء لقوله تعالى (وأوفوا بعهدي الله اذا عاهدتم) ولحديث انا لا يصالح في ديننا الفدر ولان في الوفاء مصلحة للاسارى وفي الفدر مفسدة عليهم لانهم لا يأمنون بعده مع دعاء الحاجة اليه اه غاية *

مادة (١٢٩) من دخل منا بلاد أهل الحرب بأمان حرم عليه خيانتهم اه غاية *

مادة (١٣٠) يحرم في أمان قتل ورق وأسر وأخذ مال وتعرضهم بسوء لعصمتهم بالأمان اه غاية *

مادة (١٣١) من مات من اجناد المسلمين دفع لامرأته وصغار أولاده قدر كفايتهم الى ان يلبغوا لتطيب قلوب المجاهدين اه غاية *

مادة (١٣٢) نهى عن التنازع والاختلاف في الحرب

لقوله تعالى بعد ان امر المؤمنين بالثبات عند ملاقاتهم العدو والصبر على مبارزتهم (ولا تنازعوا) اى باختلاف الآراء (فتفشوا وتذهب ريجكم) قال قتادة الريح الحرب وللحديث المتقدم فى مادة (٧٤) اه فتح *

مادة (١٣٣) للإمام ابن يامر بمنع مخالطة الاصحاء للمرضى الذين مرضهم يعدى بخلقه تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم فر من المجدوم فرارك من الاسد اه غاية *

مادة (١٣٤) يجوز الهدية لغير المسلمين لقوله تعالى (لا ينهاكم الله عن الذين) اى عن الاحسان الي الذين (لم يقاتلوكم) بالدين (ولم يخرجوكم من ديارهم ان تبروهم وتقسطوا اليهم) واهدى سيدنا عمر حلة الي أخ له من اهل مكة قبل ان يسلم اه فتح *

مادة (١٣٥) يجوز قبول الهدية من غير المسلمين لما روى البخاري فى أحاديث الانبياء قال هاجر ابراهيم عليه السلام بسارة فدخل قرية فيها ملك او جبار فقال أعطوها

هاجر اى هبة لها لتخدمها اه فتح *

مادة (١٣٦) ليس لنا ان نتعرض لاهل الكتاب فيما يعتقدون حله وليس لنا ان نحكم عليهم اذا لم يطلبوا منا المحاكمة على موجب أحكامنا اه غاية *

مادة (١٣٧) ان الحروب لم تشرع لفناء هذا النوع الانساني وانما شرعت لردع المتعدى وتقرير قوانين مؤبدة شرعية ولترتيب أحكام الجزاء ولا استقرار امر التمدن فلذلك لم تكن في العصر الاول بآلات مفضية للعالم كما هو واقع في هذا الزمان والى ذلك أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله ان من اشراط الساعة ان يكثر القتل ويقل الرجال وتكثر النساء حتى يكون لخمسين امرأة الرجل الواحد الحديث *

مادة (١٣٨) ما قبض بتأويل شرعى يجوز للمسلم أن يشتريه ممن قبضه وان كان المشتري يعتقد ان ذلك العقد محرم كالذي اذا باع خمرأ وأخذ ثمنها جاز للمسلم ان يعامله في ذلك الثمن وان كان المسلم لا يجوز له بيع الخمر كما قال عمر بن الخطاب

رضى الله عنه لما بلغه ان بعض عماله أخذ خمرًا في الجزية وباع
الحمر فقال عمر ولو هم يبيعها وخذوا ائمانها اه فتاوى مصرية *

—١٥٤٣٥٦—

الفصل السابع

(في ذكر جملة يسيرة فيما يتعلق بالاراضي من الاحكام الشرعية)

مادة (١٣٩) الاراضي قسمان خراجية وعشرية
مادة (١٤٠) الخراجية ثلاثة أنواع الاول ما فتحت
عنوة ولم تقسم بين الغانمين كارضى الشام والعراق ومصر
وغيرها لان سيدنا عمر رضى الله عنه فتحها وأوقفها وأقرها
بالخراج الذى ضربه عليها يؤخذ ممن هي بيده كل عام أجرة
لها ولم يقدر مدة الاجارة للمصلحة روى ابو عبيد في كتاب
الاموال ان عمر قدم الجاية فاراد قسم الاراضى بين المسامين
فقال له معاذ والله اذا ليكونن ما تكره انك ان قسمتها اليوم
صار الريع العظيم فى ايدي القوم ثم يبيدون فيصير ذلك الى
الرجل الواحد والمرأة ثم يأتي من بعدهم قوم يسدون من

الاسلام سدا وهم لا يجدون شيأ فانظر أمراً يسع أولهم
وآخرهم فصار عمر الى قول معاذ وأوقفها اه غاية *

مادة (١٤١) القسم الثاني ماجلا أهلها اى تفرق أهلها
خوفاً منا وحكمها كالاولى اه غاية *

مادة (١٤٢) القسم الثالث ماصولح أهلها على انها لنا
وتقرها معهم بالخراج وحكمها كالاولى ايضا اه غاية *

مادة (١٤٣) الاراضى التى تؤخذ بالحرب يخير فيها
الامام بين قسمها بين المجاهدين فى تلك الارض كنعول وبين
جعلها للمسلمين ويضرب عليها خراجاً مستمراً يؤخذ ممن هي
بيده من مسلم وذمي وهو أجرة لها كل عام اه غاية *

مادة (١٤٤) قال أبو المعالي يجوز دخول كافر المسجد
بالاذن لسماع القرآن والذكر ليرق قلبه اه غاية *

مادة (١٤٥) اذا أسلم قوم فى دار الحرب ولهم مال
وأرضون فهم لهم لحديث عمر وفيه يقول انها لبلادهم فقاتلوا
عليها فى الجاهلية وأسلموا عليها فى الاسلام والذى نفسى

بيده لولا المال الذي أحمل عليه في سبيل الله ما حميت عليهم
من بلادهم شرا رواه البخاري *

مادة (١٤٦) الاراضي العشرية خمسة انواع الاول
ما أسلم أهلها عليها كالمدينة المنورة وجواري من قرى البحرين
اه غاية *

مادة (١٤٧) الثاني ما اختطه المسلمون كالبصرة وواسط
بلدة بالعراق اختطها الحجاج اه غاية *

مادة (١٤٨) الثالث ما صولح أهلها على انها لهم بخراج
يضرب عليهم كاليمين اه غاية *

مادة (١٤٩) الرابع ما فتح عنوة وقسم بين الفاتحين
كنصف خيبر وهي بلاد طي فتحتها رسول الله صلى الله عليه
وسلم في أوائل سنة سبع وقسم نصفها فصار لاهله لا خراج
عليه اه غاية *

مادة (١٥٠) الخامس ما أقطعه الخلفاء من سواد العراق
كالذي أقطعه سيدنا عثمان رضي الله عنه لسعد وابن مسعود

وخباب رضى الله عنهم حيث أقطعهم المنفعة واسقط عنهم
الخراج للمصلحة اه غاية *

ماده (١٥١) الخراج على المزارع وماله ماء وهو أجرة
لها ولولم تزرع اه غاية *

مادة (١٥٢) من كان بيده أرض فهو أحق بها بالخراج
كالمستأجر ويرثها ممن مات ورثته كسائر حقوقه اه غاية *
مادة (١٥٣) ليس للامام أخذها ممن هي بيده أو
انتقلت اليه ودفعها لغيره لأنه تخصيص من غير مخصص
اه غاية *

مادة (١٥٤) ان آثر الذي بيده أرض خراجية بها
أحداً ببيع أو غيره صار الثانى أحق بها من غيره لقيامه مقام
الاول اه غاية *

مادة (١٥٥) يجوز أخذ العوض عن الارض الخراجية
لأنها معاوضة عن منافعتها المملوكة اه غاية *

مادة (١٥٦) الاراضى الخراجية لا تملك رقبته الا

إذا باعها الإمام لمصلحة أو حكم بصحة البيع من يراه لأن ما فتح غنوة ولم يقسم كارض مصر والشام والعراق ونحوها باقية على أنها وقف والوقف لا يباع إلا إذا تعطلت منافعه أو وجدت فيه المصلحة اه غاية *

مادة (١٥٧) يجتمع عشر وخراج في أرض خراجية فالخراج في رقبته والعشر في غلتها لأن سبب الخراج التمكن من المنفعة وسبب العشر وجود المال فجاز اجتماعهما كأجرة دكان المتجر وزكاته اه غاية *

مادة (١٥٨) لو يمس كرم بمجرد أو غيره سقط من الخراج حسبما تعطل من النفع لأن الخراج في نظير المنفعة وإذا لم يكن نفع به ببيع أو اجارة أو عمارة أو غيره لم تجز المطالبة بالخراج لأن مالا منفعة فيه لاخراج له اه غاية *

مادة (١٥٩) الخراج على المالك دون المستأجر والمستعير لأنه أجرة على الرقبة وهي للمالك وهو كدين لأنه حق عليه أشبهه أجرة المسكن يحبس به الموتر وينظر به

المعسر لقوله تعالى فان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة اه
غاية *

مادة (١٦٠) لا يرجع في قدر الخراج الى تقدير سيدنا
عمر رضي الله عنه بل يرجع الى تقدير الامام في زيادة ونقص
حسبما يؤدي اليه اجتهاده وتطبيقه الارض لانه اجرة فلا
يتقدر بمقدار لا يختلف كاجرة المساكن ما لم يجحف تقدير
الامام بمن زاد عليه فيرجع الى أمثاله اه غايه *

مادة (١٦١) من باشر جباية الخراج وتحصيله بالقسط
والانصاف ممن يؤخذ منه فأجور وليس من أعوان الظلمة
(قال القاضي محب الدين)

ولو بتوزيع المفارم التي كلفها السلطان للرعية
قام بها شخص بعدل ذكروا بانه في ذا القيام يؤجر
مادة (١٦٢) اذا أبحر الحربى الى بلادنا يؤخذ منه

العشر ومن الذي نصف العشر ومن المسلم ربع العشر اه
غاية * وسيأتى تنبيه لذلك ان شاء الله تعالى

خاتمة الفصل

في بيان بعض الاحكام المتعلقة بالاملاك
اعلم ان التصرف بالاملاك في الشام هو من قديم الزمان
على قواعد مذهب السادة الحنابلة وتشتمل على أنواع والسكل
تسمى خلوات ومعناه تملك منافع المحل وبيع المنافع مجردة عن
الاعيان جائز عندهم ولذا ذكر القاعدة *
مادة (١٦٣) القاعدة التي استخرج منها احكام الحنابلة
ومفاتيهم هي ما ذكره صاحب الغاية نقلا عن شارح المنتهي
والاقناع بقوله (تنبيه) الخلوات المشهورة يمكن تخريجها عندنا
من قول العلامة البهوتي وما يؤخذ من صاحب الخلو في كل
سنة فهو في مقابلة الجزء الباقي من المنفعة للوقف *
مثلا اذا كانت اجرة مثل المحل عشرين في كل سنة
فدفع مبلغا معجلا بناء على ان يؤخذ منه عشرة في كل سنة
فقد اشترى نصف المنفعة وبقي للوقف نصفها فيجوز ذلك في
الحالة التي يجوز فيها بيع الوقف بل هذه أولى لبقاء الوقف

في الجملة لانهم صرحوا بجواز بيع المنفعة مجردة عن العين كما لو بيعت ياني عليه ولو لم يكن موجوداً وقت البيع وصرحوا أيضاً في باب الصلح بان العوض مبذول في مقابلة جزء المنفعة على التأييد وذلك بيع فلا يصح اجارة ناظر الوقف ولا صاحب الخلو الا للآخر أو معه ومن هذه القاعدة تخرج الاملاك المعروفة بالاجارتين * فيصح بيع هذا الخلو ورهونه ووقفه حيث جرت به العادة عملاً بالعرف لانه سئل الامام أحمد عن وقف الماء فقال ان كان شيئاً اعتادوا صحته وقفه صح وقفه اه اقناع وغاية *

مادة (١٦٤) الاملاك قسمان مسقف وغير مسقف وكل منهما ثلاثة أقسام لانه اما ملك صرف او وقف صرف او مشترك بينهما أما الاولان فظاهران وأما القسم الثالث وهو المشترك فهو ان يكون العقار خالصاً للوقف ويحتاج الى تعمیر أو ترميم أو اصلاح او يحتاج الوقف الى مصارفات ضرورية ونحو ذلك ولا يوجد في الوقف ما يقوم بذلك خوفاً

على تعطيله بالكلية يسلم الناظر ذلك العقار الى شخص بطريق
 الاجارة باجرة جزئية يدفعها في كل سنة لجهة الوقف ويأذن
 له بالتصرف فيه بنوع من الانواع الآتية اما بجراثة أو كدك
 او غراس أو بناء يسمى بالحكر اصطلاحاً وتسمى الخاوات
 مادة (١٦٥) قد جرى العرف في الشام في غير المسقف
 ان ما كان في الاراضي السلايخ يسمونه مسكة وما كان في
 الاراضي المشجرة يسمونه قيمة كالبناتين والجنانين ونحوهما
 مادة (١٦٦) اما المسكة فهي عبارة عن استحقاق الحراثة
 في الارض المعبر عنها بحق القرار فكأن المتسلم للارض المأذون
 له من ربه في الحراثة صار له مسكة يتمسك بها فيصح بيعها
 واجارتها ورهنها تامة او حصة شائعة ولو لغير الشريك لانها
 من المنافع التي اجريت مجرى الاعيان*
 مادة (١٦٧) واما القيمة فهي عبارة عن كبس الارض
 بالتراب الذي ينقله على دوابه وحرثها مع عمارة جدر محيطه
 بالبستان ويبت داخله يسمى خماو جرن لمالك الشمس وقامة

مجموعة لاصلاح الزرع وتطيبب الارض ونحو ذلك من لوازمه كآلات الحراثة وبعض المزدروعات التي يطول مكثها في الارض كرطبة وتسمي الآن بالفصة وغيرها وسميت قيمة لكونها اعياناً متقومة وهي تباع وترهن وتؤجر

مادة (١٦٨) ثم البساتين في الشام على أنواع شتى منها ما يكون الغراس فيه تبعاً للوقف مع الارض والماء وللشريك القيمة فقط

ومنها ما يكون ملكاً لصاحب القيمة وللوقف الارض والماء فقط

ومنها ما يكون لوقف آخر غير وقف الارض والماء فيكون البستان قد اشتمل على ثلاثة حقوق فالارض والماء لوقف والغراس لوقف آخر والقيمة للشريك

ومنها ما يكون الغراس فيه مشتركاً بين صاحب القيمة ووقف الارض او وقف آخر

ومنها ما يكون فيه غراسات مختلفة والحقوق فيه مختلفة

وغير ذلك من الانواع وتعلم أحكامها من بابي المساقاة والاجارة
على ما سيأتى فى الاصل ان شاء الله تعالى *

مادة (١٦٩) قد جرى العرف فى الشام على تسمية
كذلك الحمام بالقيمة وهى عبارة عن الأزر والاردية داخلا
وخارجا وقصبان لنشرها والاطية والوسائد وأوان لتناول
الماء من الاجرنة والاحواض حارا وباردا وأنابيب مركوزة
بالخائط لصب الماء الى الاجرنة وغير ذلك من لوازمها *

مادة (١٧٠) ويسمون ما يوجد فى الطواحين من
مناخل وغرايل واعدال وغير ذلك قيصا وهو كذلك
الطواحين *

مادة (١٧١) أما الكدك فهو ما يبنى المستأجر فى
المكان المستقف لنفسه مما يثبت على وجه القرار كالاغلاق
ونحوها من الاعيان القائمة باذن المتولى له بذلك وما يضعه
فيه من آلات الصناعة الموافقة لذلك المكان وتختلف باختلاف
الصنائع فى معاصر الزيت والزبيب وفى الافران وفى الدكاكين

وسياتي بيانها في محلها ان شاء الله *

مادة (١٧٢) أما الحكر المصطلح عليه فهو ما يئنيه المستأجر أو يغرسه بنية البقاء والاحترام ثم يثبت ما عمره أو غرسه لدى الحاكم الشرعي فيصير ملكاً محترماً له يتصرف فيه وفيما تقدم تصرف الملاك في أملاكهم وسياتي توضيح ذلك *

مادة (١٧٣) أما المرصد فقد استخرجه حكام ومفتائ متاخري الحنابلة من حكم الاستدانة على الوقف لمصلحته كما في شرائه للوقف نسيئة وفي قرضه مالا وان للوقف ذمة ومن حكم تضمين منافع الاموال وستعلم أحكامها من أبوابها *

مادة (١٧٤) أصل المرصد هو أن يستاجر انسان عقار الوقف المحتاج الى التعمير الضروري ويأذن له الناظر بذلك عند عدم حصول مال في الوقف وعدم من يستاجر ذلك الحل باجرة معجلة تفي بذلك فيعمره المستاجر من ماله بنية الرجوع على الوقف عند حصول مال فيه ثم يثبت لدى حاكم حنبلي يرى ان للوقف ذمة وهذه العمارة ليست ملكاً

للمستاجر بل هي تابعة للوقف وما عمره المستاجر يكون ديناً له على رقبة المحل فاذا أراد الخروج منه فله أن يقبض دينه من آخر باذن المتولى له ويصير ذلك الدين مرصدا للدافع كما كان للقباض وسياتي لذلك تفرعات موضحة في الاصل ان شاء الله تعالى *

— ٤٥٥٥٥٥ —

﴿ الفصل الثامن ﴾

﴿ في ذكر بعض القواعد الفقهية ﴾

ذكرنا فيما تقدم ان المحققين من الفقهاء قد أرجعوا المسائل الفقهية الى قواعد كلية كل منها ضابط وجامع لمسائل كثيرة وقد أوصلها فقهاء الحنابلة الى نحو من ثمانمائة قاعدة فلنذكر الآن أتمودجا منها فنقول

مادة (١٧٥) الامور بمقاصدها يعني ان الحكم الذي يترتب على أمر يكون على مقتضى ما هو المقصود من ذلك الامر يعني ان الاحكام الشرعية التي تترتب على افعال المكلفين

انما هي منوطة لمقاصدهم من تلك الافعال ومربطة بها وان الحكم يختلف باختلاف المقصد منه *

مادة (١٧٦) العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا للالفاظ والمباني يعني ان العقود انما تبني على الاغراض والمقاصد لا على الالفاظ كالبيع والاجارة والوكالة والحوالة ونحوها تعتبر فيها المقاصد والمعاني ولا عبرة بالالفاظ فانه لما كان مقصد العاقدين من البيع بالوفاء هو تأمين الدين لا تملك المبيع للمشتري كما يستفاد من لفظ البيع جرى فيه حكم الرهن مع انه منعقد بلفظ البيع وستعلم بقية أحكامها من المواد الآتية مادة (١٧٧) المادة العامة أو الخاصة تجعل حكماً لاثبات

حكم شرعي يعني ان العرف هو كناية عن الاشياء التي تشتهر واستعمال الناس حجة يجب العمل بها . قال في الاقناع في باب أركان النكاح وشروطه قال الشيخ تقي الدين ابن تيمية منعقد النكاح بما عده الناس نكاحاً باي لفظ ولغة كان وان مثل النكاح كل عقد * فينعقد البيع بما عده الناس بيعاً باي لفظ ولغة كان والاجارة

بما عده الناس اجارة باى لفظ ولغة كان وهكذا باقى العقود *
 مادة (١٧٨) الشرط بين الناس ما عدوه شرطاً فلو
 تزوج من قوم لم تجز العادة بالتزوج على نساءهم كان بمنزلة شرط
 أن لا يتزوج على زوجته اه اقناع *

مادة (١٧٩) الاسماء تعرف حدودها تارة بالشرع
 كالصلاة والزكاة والصوم والحج والوضوء والغسل ونحوها
 وتارة باللغة كرجل وفرس وشجر ونحوها وتارة بالعرف العام
 كالديابة لذوات الاربع أو الخاص كالفاعل والمبتدأ وكذلك
 العقود فتعرف حدودها بواحد من هذه الثلاثة اه اقناع *
 مادة (١٨٠) لا ضرر ولا ضرار وتفرعات هذه المادة
 كثيرة موضحة فى الاصل فى أبواب متفرقة *

مادة (١٨١) يختار أهون الشرين يعنى اذا كانت حنطة مخبأة
 عند انسان فيكرهه الحاكم على بيع ذلك زمن الغلاء اه غاية
 مادة (١٨٢) الضرر يدفع بقدر الامكان مثلاً اذا تعذر
 تضمين المغصوب المستهلك بمثله من جنسه يزال الضرر

بتضمنين قيمته *

مادة (١٨٣) المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً وتفصيلاً

في الاصل *

مادة (١٨٤) التعيين في العرف كالتيعين بالنص قال
الشيخ من أخذ من آخر شيئاً معلوماً بكيل أو وزن أو أخذ
حوائج متقومة كفواكه وبقول ونحوها من يقال ونحوه
كجزار وزيات في أيام ولم يقطع سعره ثم حاسبه على ما أخذ
بعد ذلك فإنه يعطيه بسعر يوم أخذه وهذا العقد جار مجرى
الفساد لكونه لم يعين فيه الثمن لكنه صحيح إقامة للعرف
مقام النطق فالثمن معلوم بحكم العرف فيقوم مقام التصريح به
اه غاية *

مادة (١٨٥) بيع المعدوم جائز اه منتهى واقناع

مادة (١٨٦) الكتاب كالمطاب اه منتهى واقناع

مادة (١٨٧) شرط البائع على المشتري وشرط المشتري

على البائع كلاهما لازم للحديث (المؤمنون على شروطهم) المتقدم

اه منتهى واقناع وتفصيلها في الاصل *

مادة (١٨٨) كل من تسبب لغيره بشيء ظالما فيغرم ما تسبب به وتفصيلها في الاصل

مادة (١٨٩) اذا اجتمع المباشر والمتسبب يضاف الحكم الى المباشر ويجازي المتسبب مثلاً اذا أمسك أحد انساناً آخر ليقتله مثل أن يمسكه له حتى يذبحه قتل القاتل وجبس الممسك مؤبداً حتى يموت لانه لما حبسه الى الموت كان جزاؤه أن يحبس الى الموت لان الجزاء من جنس العمل اه منتهى واقناع
مادة (١٩٠) لا يجوز لاحد أن يتصرف في ملك الغير بلا اذنه اه غاية .

مادة (١٩١) جناية العجاء جبار وتفصيلها موضحة في الاصل .

مادة (١٩٢) يعمل الحاكم بسجل القضاة المحفوظ اه اقناع وغاية .

مادة (١٩٣) يعمل الحاكم بالدقتر الخاقاني لانه مأمون

من التزوير اه اقناع وغاية *

مادة (١٩٤) يعمل الحاكم بالاحجار المنقوشة على أبواب
المدارس ونحوها بان محل كذا وقف على كذا بلا بينة اه
اقناع وغاية *

مادة (١٩٥) يعمل الحاكم بكتاب وقف قديم ظهرت
عليه امارات الصدق ولم يتطرق اليه شبهة اه اقناع وغاية *
مادة (١٩٦) لو كاتب بايع مشتريا غائبا أو راسله بانه
باعه داره ووصفها بما يميزها فلما بلغ المشتري الخبر قبل البيع
صح العقد اه اقناع وغاية *

مادة (١٩٧) تثبت الوديعة حكما باقرار أو بينة أو
بقرينة ظاهرة مثلا لو وجد اناء جوهر عند فقير لم تجز العادة
باقتناء أمثاله له وادعاه غني معروف باقتناء أمثال ذلك سلم اليه
بلا بينة لدلالة الحال على صدق دعواه فاذا ادعاه متعدد فلا
بد حينئذ من الاثبات بالبينة اه اقناع وغاية *

مادة (١٩٨) لو أودع انسان كيسا محتوما عند آخر من

عشر سنين ثم استردّه وادعى انه فض ختمه وخان في الوديعة
ففتح الكيس فوجد فيه دراهم من ضرب خمس سنين صدق
المودع اه افناع وغاية .

مادة (١٩٩) على العاقل أن ينظر الي المقال . لا الى من
قال . وعلى الانسان أن يعرض سوانح فكره الي فحول الرجال
فأقول .

مادة (٢٠٠) ان التنازع هو من الامور اليقينيات
وهو نقل كلام عن شخص معين بوجه التحقيق فقياسا على
ما تقدم من النقول يجوز العمل به والحكم بموجبه في سائر المقود
فاذا حكم بموجبه ثم تبين خلافه فيغرم صاحب الامضاء ما حكم
بموجبه لانه المتسبب قياسا على ما ذكره من ان الشاهد اذا
رجع عن شهادته بعد الحكم فيغرم ما حكم بشهادته لانه المتسبب
ويمكن ان نبسط الكلام على حكم التنازع ونوصله الى نحو
من مادة ان شاء الله تعالى

﴿ تنبيه ﴾

تقرر ان الاحكام الفقهية الحقوقية منها والجزائية موضوعة
بالاوامر السبجانية والزواجر الربانية مطابقة لمصالح البلاد
ومنافع العباد نازمة للهيئة الاجتماعية البشرية أبدع نظام قائمة
بها أحسن قيام وهذا يحتاج في بيانه الى كتب والكتب الى
أبواب والابواب الى فصول فما ذكرناه في هذه المقدمة مسائل
شقي جعلناها كالانموذج للكتاب الذي شرعنا بجمعه مشتملا
على نحو خمسة آلاف مادة من الاحكام الفقهية المتعلقة
بالاوقاف والاراضي والاموال والجزاء وغير ذلك
من المواد الخفرقية والجزائية وسنتمه ان شاء
الله تعالى ونرجع مواد هذه المقدمة الى
أبوابها اذا تيسرت لنا الاسباب
من الملك الوهاب والله
أعلم بالصواب واليه
المرجع والمآب
﴿ تم ﴾

۱۹۳۷

DUE DATE

196544

159150

١٩٣٣

٢٩٤٦٣٤

١٢٠٤٢٠

توفيق المواد النظامية الاحكام التشريعية المصرية

DATE	NO.	DATE	NO.